

المملكة العربية السعودية
مؤسسة والدة الأمير ثامر بن عبد العزيز
لتعليم الكتاب و السنة

الجواب الأنضر
على أسئلة نزهة النظر
للحافظ ابن حجر

إِعـــدَادُ
مكي بن حسن آل كعبوب
المدرس بمعهد الحرم المكي الشريف
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

١٤٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: ١]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١] أما بعد:

فإن أعظم ما يشرف به العبد في دنياه وآخرته علمه بالوحي المنزل على رسوله ﷺ كتابا وسنة وهو أعظم ما أمر الله تعالى بالتمسك به في كتابه الكريم وهو الصراط المستقيم .

الذي يسأل العبد ربه إياه في كل صلاة يصليها وسيسأل عنه يوم القيامة كما قال تعالى : ﴿ فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الزخرف:٤٣ - ٤٤] . وإن السنة النبوية المنقولة عن النبي ﷺ هي من جملة الوحي كما قال تعالى عن رسوله محمد ﷺ ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾ [النجم: ٣ - ٤]. وقد أمر النبي ﷺ بالتمسك بسنته حين قال كما في حديث العرباض بن سارية المشهور [... فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ،....][1].

وقد حفظ الله جل وعلا هذا الوحي كتابا وسنة من كيد الكائدين فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر: ٩] قال القرطبي:قوله تعالى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ يعني القرآن ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر: ٩] .

---

(١)رواه أبو داود واللفظ له (4607) ، والترمذي (2676) وقال : حديث حسن صحيح . وابن ماجه (43،44) .

من أن يزاد فيه أو ينقص منه فَتَوَلَّى سُبْحَانَهُ حِفْظَهُ فَلَمْ يَزَلْ مَحْفُوظًا وَقَالَ فِي غَيْرِهِ: «بِمَا اسْتُحْفِظُوا» ، فَوَكَلَ حِفْظَهُ إِلَيْهِمْ فَبَدَّلُوا وَغَيَّرُوا. ثم ساق بإسناده إلى سفيان بن عيينة نحو ذلك. اهـ[١].

وهذه الآية وإن كانت في حفظ القرآن الكريم إلا أن حفظه مرتبط بحفظ السنة ولذا قال ملا علي قاري: لما قيل لابن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ! قال يعيش لها الجهابذة أي نقّاد الحديث وحذاقهم ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ [الحجر: ٩]. انتهى.

قال ملا علي : وكأنه أراد أنه من جملة حفظ لفظ الذكر حفظ معناه ومن جملة معانيه : الأحاديث النبوية الدالة على توضيح مبانيه ، كما قال تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٤٤] . ففي الحقيقة تكفل الله تعالى بحفظ الكتاب والسنة ، بأن يقيم من عباده من يجدد أمر دينهم في كل قرن ، بل في كل زمان. اهـ.[٢].

وقد هيأ الله تعالى لحفظ السنة أسبابا كثيرة منها ما قام به أئمة الحديث

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (181،180/12) .

(٢) شرح شرح نخبة الفكر (447/446) .

في حفظ السنة والذّب عنها كما سبق عن ابن المبارك ، حتى لم يعرف على مر التاريخ منهج أدق ولا أقوى من منهج أهل الحديث ، وامتلأت كتب التراجم ببيان همة أهل الحديث ف" فارقوا الأهل والأوطان ، وقنعوا بالكسر والأطمار في طلب السنة والآثار ، وطلب الحديث والأخبار يجولون في البراري والقفار ، ولا يبالون بالبؤس والافتقار»[١] ، ألا وإن من هؤلاء الأئمة الأعلام الإمام الحافظ ابن حجر -رحمه الله- فقد انتشر علمه وكثرت تصانيفه في علوم الحديث المتنوعة مع تحقيق متين فيها حتى صدق أن يقال عنه : « كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الحافظ ابن حجر عيال على كتبه » . ألا إن من أهم كتبه كتابه الشهير «نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر» وقد اشتغل الناس به عن غيره حتى صدق أن يقال فيه إنه «اجتمع فيه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر »[٢] .

(١) قاله ابن حبان في كتابه المجروحين (89/1).

(٢) أصل هذه العبارة قالها الحافظ ابن حجر في بداية النزهة ص50 في حق كتاب ابن الصلاح المشهور بـ"مقدمة ابن الصلاح".

وكنت قد عُنيت بهذا الكتاب مُدداً من السنوات بحمد الله إبَّان تدريسي له في معهد الحرم المكي الشريف وكنت أملي على طلابي مسائل الكتاب على طريقة السؤال والجواب تسهيلا له لما عرف به الكتاب من جزالة العبارة وحاولت استيعاب مسائله وصياغة كثير منها من خلال كلامه في الكتاب.

وجعلت هذه الرسالة كالمقدمة لرسالتي الأخرى: «الموازنة بين التنظير والتطبيق عند الحافظ ابن حجر في الحديث المردود»

(من خلال كتابه نزهة النظر وكتب التخريج)

يَسَّر الله عز وجل إتمامها وإتقانها ، وجعل لها ولأختها القبول ، ورزقني الإخلاص في القول والعمل. وأسأل الله جل وعلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن يلهمنا الصواب والرشاد ويصرف عنا الخطأ والضلال إنه على كل شيء قدير .

ترجمة الحافظ ابن حجر

اسمه ونسبه : أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن محمود بن أحمد بن حجر العسقلاني الأصل المصري المولد القاهري الدار.

يكنى بـ(**أبي الفضل**)، ويلقب بـ(**شهاب الدين**) ، وذكر الحافظ أن نسبه يقرأ طردا وعكسا يعني من جده الأدنى أحمد بن محمود فإن ابن أحمد هو علي، وابنه محمد، وابنه محمد، وابنه علي، وابنه أحمد .

اشتهر بابن حجر بفتح الحاء المهملة والجيم بعدها راء واختلف هل حجر اسم أو لقب؟ فقيل لقب لجده الأدنى في نسبه وهو أحمد وقيل اسم لوالده .

كما قال الحافظ في نظم له :

من أحمد بن علي بن محمد بـ　　　ن محمد بن علي الكناني المحتد[1]

ولجـد جد أبيه أحمد لقبـوا　　　حجـرا وقيل بل اسم والد أحمد

(١) المحْتِدُ: الأَصل وَالطَّبْعُ. لسان العرب (3/ 139) .

ولادته ونشأته: ولد الحافظ ابن حجر في شهر شعبان سنة ٧٧٣هـ.
وكان مولده على شاطئ النيل بمصر.

نشأ الحافظ يتيما حيث مات والده سنة ٧٧٧هـ ولم يكمل الحافظ أربع سنين ، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل ، أوصى به والده رجلين.

الأول: كبير التجار بمصر الزكي أبو بكر الخروبي .

والثاني: الشيخ شمس الدين ابن القطان دخل المكتب بعد إكمال خمس سنين أكمل حفظ القرآن وله تسع سنين وكان يحفظ كل يوم نصف حزب ، وحفظ سورة مريم في يوم واحد وكان حفظه تأملا ، وصلى بالناس إماما في المسجد الحرام التراويح وعمره ١٢ سنة .

أول طلبه لعلم الحديث كان سنة ٧٨٥هـ وعمره ١٢ سنة ، فقرأ عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي قراءة بحث على القاضي جمال الدين أبي حامد محمد بن عبدالله بن ظهيرة المكي ، وأول شيخ سمع عليه الحديث هو الشيخ عفيف الدين عبدالله بن محمد النشاوري ثم المكي ، سمع عليه غالب صحيح البخاري بمكة ، ثم فتر عزمه عن الطلب فلم يشتغل به إلا بعد استكمال ١٧ سنة ، فلازم وصيه الشيخ شمس الدين ابن القطان فحضر درسه في الفقه وأصوله والعربية وغيرها .

ثم نظر في التاريخ والأدب إلى سنة ٧٩٦هـ وعمره ٢٣ سنة فحبب إليه فن الحديث؛ فأقبل عليه بكليته حتى قال كما كتب بخطه: رفع الحجاب وفتح الباب ، وأقبل العزم المصمم على التحصيل ، ووفق للهداية إلى سواء السبيل.

وأعانه على البروز في علم الحديث أمور :

١ـ سرعة القراءة؛ فقد قرأ صحيح البخاري في عشرة مجالس ، وقرأ صحيح مسلم في أربعة مجالس سوى مجلس الختم وكان الجلوس من بكرة النهار إلى الظهر وقرأ سنن ابن ماجه في أربعة مجالس وقرأ معجم الطبراني الصغير في مجلس واحد بين صلاتي الظهر والعصر.

٢ـ سرعة الكتابة مع حسنها ؛ فكتب بخطه ما لا يدخل تحت الحصر حتى كثرت مصنفاته.

٣ـ الرفاق الذين كانوا غاية في الديانة والتواضع ، والاعتناء بالشأن والاهتمام بفنونه ، والبعد عن التوغل في الغل ، والحسد؛ فذا يعين رفيقه نوبة بالقراءة . ومرة بالكتابة ، وأخرى بالعارية ، ووقتا بالمذاكرة ، ويُجمِّل كل واحد منهم الآخر بقلمه ، ولسانه، ويوجه ما ظاهره القبيح من قول أو فعل بالتوجيه المرضي.

٤- استثمار الوقت فقد كانت همته المطالعة، والقراءة ،والسماع ،والعبادة والتصنيف ، والإفادة ، بحيث لم يكن يخلي لحظة من أوقاته عن شيء من ذلك حتى في حال أكله وتوجهه وهو سالك وكان يقول: إنني لأتعجب ممن يكون جالسا عن الاشتغال. وفي رحلته إلى الشام أقام بدمشق مائة يوم، ومسموعه في تلك المدة نحو ألف جزء حديثية: منها الكتب الكبار.

٥- إقبال الشيوخ عليه .

شيوخه وتلاميذه: قال السخاوي: اجتمع له من الشيوخ الذين يشار إليهم، ويعول في حل المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره، لأن كل واحد منهم كان متبحراً ورأسا في فنه الذي اشتهر به لا يلحق فيه، فالبلقيني في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع ، وابن الملقن في كثرة التصانيف والعراقي في معرفة علم الحديث ومتعلقاته ، والهيثمي في حفظ المتون واستحضارها، والمجد الشيرازي في حفظ اللغة واطّلاعه عليها، والغماري في معرفة العربية ومتعلقاتها وكذا المحب ابن هاشم كان حسن التصرف فيها لوفور ذكائه .

وكان الغماري فائقا في حفظها، والأبناسي في حسن تعليمه وجودة تفهيمه ، والعز ابن جماعة في تفننه في علوم كثيرة، بحيث إنه كان يقول: أنا أقريء في خمسة عشر علما لا يعرف علماء عصري أسماءها والتنوخي في معرفته القراءات وعلو سنده فيها. وهم مع ذلك في غاية التبجيل للحافظ والتكريم والتحرز عن مخاطبته بغير تعظيم بل ربما راجعوه للتفهيم.

وقد ترجم الحافظ لشيوخه في كتابه المجمع المؤسس ، ووصل عددهم إلى ٧٣٠ شيخا وقسمهم قسمين:

١ـ من حمل عنه عن طريق الرواية.

٢ـ من حمل عنه عن طريق الدراية ، وتحته من أخذ عنه شيئا في المذاكرة من الأقران ونحوهم. وذكر السخاوي من شيوخ الحافظ أكثر من ستمائة شيخ ، وقسمهم ثلاثة أقسام :

١- من سمع منه الحديث.وهم مائتان وزيادة على ثلاثين نفسا.

٢- من أجاز له . وهم مائتان وزيادة على عشرين نفسا.

٣- من أخذ عنه مذاكرة أوإنشادا أو سمع خطبته أوتصنيفه.وهم مائة نفس وزيادة على ثمانين نفسا.

تلاميذه : ذكر السخاوي أكثر من ستمائة تلميذ ممن أخذ عن الحافظ رواية أو دراية وذكر أنه لم يقصد استيفاء الجميع لأنه لا يمكن الإحاطة بهم. وقد ذكر السخاوي٤٣ تلميذا كانت لهم عناية بالنخبة وشرحها حفظا أو قراءة فقط أ وقراءة بحث على مصنفها أو سماعا وسأذكر من نص على سنة سماعه أوقراءته. مع أن السخاوي ذكر أن النخبة وشرحها قرأها على المصنف من لا يحصى كثرة من أكثر النواحي.

١ـ أحمد بن أحمد بن محمد أبوإسحاق بن درباس سمعها على الحافظ بقراءة الشمني سنة٨١٥ هـ.

٢ـ عبد اللطيف بن أحمد بن علي الفاسي. سمع النخبة على الحافظ سنة ٨١٥هـ.

٣ـ عبدالواحد بن إبراهيم بن أحمد المرشدي. سمع النخبة على الحافظ سنة ٨١٥هـ.

٤ـ علي بن محمد بن محمد النويري المكي .قرأ على الحافظ شرح النخبة سنة٨٤٧هـ .

٥ـ محمد بن أحمد بن علي الفاسي المكي. سمع النخبة على الحافظ سنة ٨١٥هـ.

٦ـ محمد بن محمد بن حسن العلامة الكمال الشمُنِّي.

قرأ النخبة على الحافظ سنة ٨١٥هـ وعمل على النخبة شرحا ولأجله قال الحافظ: «وصاحب البيت أدرى بما فيه» .

٧ـ محمد بن محمد بن محمد بن علي النويري المصري المالكي. قرأ النخبة على الحافظ سنة ٨٢٦هـ.

٨ـ محمد بن محمد بن محمد بن محمد التقي ابن فهد الهاشمي. سمع النخبة على الحافظ سنة ٨١٥هـ .

ثناء العلماء عليه : نقل السخاوي أقوال نحو ثمانين عالما في نحو سبعين صفحة في الثناء على الحافظ نثرا.وأما ما قيل شعرا في مدحه أو رثائه فعن نحو ١٠٠ عالم في أكثر من مائة وخمسين صفحة . فقد لقبه شيخه زين الدين العراقي بالحافظ وأذن له في التدريس في علوم الحديث سنة ٧٩٧هـ يعني أن عمر الحافظ ٢٤ سنة.

وقال العراقي عنه مرة:الفقيه المحدث الفاضل البارع.

وقال العلامة برهان الدين الأبناسي: الشيخ العلامة المحدث المتقن المحقق ، نظر في العلوم الشرعية ، فأتقن جلها وحل مشكلها ، وكشف قناع معضلها، وصرف همته العلية إلى أشرفها؛ علم الحديث .

وهو أفضلها، فاجتمع على المشايخ الجلة، وكل مسند ورحلة، فاستفاد منهم وأفاد، وانتقى الأسانيد الجياد.

وقال ابن ناصرالدين الدمشقي: مولانا وسيدنا شيخ الإسلام، حافظ الأعلام، ناصر السنة، إمام الأئمة، قاضي قضاة الأمة، أبو الفضل أسبغ الله على الوجود ظل بقائه ، ولا أخلانا والمسلمين من عوائد فوائده ونعمائه .

وقال برهان الدين البقاعي عنه: كانت الرحلة إليه ، ولم يكن التعويل إلا عليه ، شيخ الإسلام وطراز الأنام علم الأمة الأعلام ، شهاب المهتدين من أتباع كل إمام ، حافظ العصر ، وأستاذ الدهر ، سلطان العلماء وملك الفقهاء ، الذي إذا سلك بحر التفسير ، كان الترجمان والآتي من فرائد فوائده بعقود الجمان ، أو ركب متن الحديث ، كان أحمد الزمان ، وأظهر من خفايا خفاياه ما لم يسبق إليه أبو حاتم ولا ابن حبان وإن تكلم في الفقه وأصوله ، علم أنه الشافعي أو تيمم كلام العرب على اختلاف أنواعه ، فسيبويه والمبرد ، وإن عرض العروض أو الأدب على انشعاب أنحائه ، فالخليل بن أحمد ، متى تحدث المتفننون بشيء من العلم كان مالك قياده ، وأستاذ نقاده .

وقال الشهاب ابن والي في مدحه: قاضي القضاة شهاب الدين سيدنا ركن المذاهب بيت الفضل والنظر .

نال المنى بمقام زاده شرفا ، شيخ العلوم فخار الركن والحجر .

وقال الشمس محمد بن علي العسقلاني في رثائه:

بكت سماء وأرض   عليك يا عسقلاني

لكننا نتسلى   إذ ما سوى الله فاني

مصنفاته: ذكر السخاوي من مصنفات الحافظ ٢٧٣ مصنفا. ابتدأ الحافظ في التصنيف في حدود سنة ٧٩٦هـ ويعني ذلك أن عمره ٢٣ سنة.

وقسم السخاوي مصنفات الحافظ خمسة أقسام:

١ـ ما كمل قبل الممات.   ٢ـ ما بقي في المسودات.

٣ـ ما شرع فيه فكاد.   ٤ـ ماشطر.

٥ـ ما صلح أن يدخل تحت الإعداد.

قال الحافظ: لست راضيا عن شيء من تصانيفي لأني عملتها في ابتداء الأمر ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي سوى شرح البخاري ومقدمته والمشتبه والتهذيب ولسان الميزان.

قال السخاوي :بل رأيته في موضع أثنى على شرح البخاري والتغليق والنخبة ثم قال: وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العدد واهية العدد ضعيفة القوى ظامئة الروى ولكنها كما قال بعض الحفاظ من أهل المائة الخامسة:

ومـــالي فيه ســـوى أننـــــي   أراه هوى وافـــق المقصـدا
وأرجو الثواب بكتب الصلا   ة على السيد المصطفى أحمدا

قال شاكر عبد المنعم:التواضع صفة العلماء ومن هذا المبدأ قيم ابن حجر تراثه الفكري. واشتهر كثير منها في حياته بل في زمان شيوخه وحفظ بعضها كبلوغ المرام والنخبة وشرحها وقرئ الكثير منها عليه وتهادت تصانيفه الملوك بسؤال علمائهم لهم واعتنى جماعة من الأعيان بتحصيلها أوكتابتها.

ولنذكر بعض مصنفاته المهمة:

١ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري وهو أجلها وأنفعها .

وأشهرها ذكرا بدأبه سنة ٨١٧هـ وانتهى منه سنة ٨٤٢هـ سوى ما ألحق فيه بعد ذلك فلم ينته إلا قبل وفاته بيسير وشغله هذا الكتاب عن إكمال كثير من كتبه.

٢ـ هدي الساري.

٣ـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام.

٤ـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.

٥ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.

٦ـ النكت على ابن الصلاح.

٧ـ تغليق التعليق.

٨ـ التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهوربالتلخيص الحبير.

٩ـ نصب الراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية.

١٠ـ إتحاف المهرة بأطراف العشرة.

١١ـ الإصابة بمعرفة الصحابة.

١٢ـ تهذيب التهذيب.

١٣ـ تقريب التهذيب.

١٤- لسان الميزان.

١٥ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.

١٦ـ تعجيل المنفعة برجال الأربعة.

١٧ـ إنباء الغمر بأبناء العمر.

١٨ـ رفع الإصر عن قضاة مصر

١٩ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.

وفاته: توفي الحافظ في ذي القعدة من سنة٨٥٢هـ بعد مرض أَلَمَّ به عن عمر قارب الثمانين وكان ينشد في مرضه:

ثاء الثلاثين قد أوهت قوى بدني

فكيف حالي في ثاء الثمانينا

وقد قيل : إنه ما بعد جنازة شيخ الإسلام ابن تيمية أكثر جمعا من جنازة الحافظ ابن حجر.

مصادر ترجمته كثيرة اكتفيت منها بأربعة:

(١) رفع الإصر عن قضاة مصر للحافظ ابن حجر.

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي ، وهو أعظم وأوسع كتاب في ترجمة الحافظ ابن حجر في ثلاث مجلدات .

(٣) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد الهاشمي .

(٤) ابن حجر العسقلاني مصنفاته لشاكر عبد المنعم .

كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:

سماه بذلك مصنفه في مقدمة شرحه النزهة [١].

سبب تأليفه: سأله بعض الإخوان أن يلخص له المهم من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح [٢].

تاريخ تصنيفه: فرغ الحافظ من تصنيف هذا الكتاب في سنة ٨١٢هـ [٣].

مميزاته: ذكر الحافظ في مقدمة النزهة ثلاث مميزات لكتاب النخبة:

١ـ أنه لخص المهم من أنواع علوم الحديث عند ابن الصلاح.

٢ـ أنه رتبه ترتيبا مبتكرا وهو الذي يسمى عند البلاغيين باللف والنشر [٤].

---

(١) النزهة (ص: 35).

(٢) المصدر نفسه(ص: 35).

(٣) الجواهر والدرر (2/677).

(٤) اللف والنشر: أن تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين ثقة بأن السامع يرد كلا منهما على ما هو له كقوله عز وعلا " ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ". مفتاح العلوم (ص: 425). أو هو :أن يذكر متعدد، ثم يذكر ما لكل واحد من آحاده من غير تعيين؛ اتكالًا على أن السامع يرد إلى كلٍّ ما يليق به لوضوح الحال. المنهاج الواضح للبلاغة (1/ 167)

٣ـ أنه ضم إليه شوارد الفرائد وزوائد الفوائد على مقدمة ابن الصلاح.
فقد ذكر الحافظ نبذة تاريخية في التأليف في مصطلح الحديث منها المبسوط ومنها المختصر وتكلم عن مقدمة ابن الصلاح وخدمة العلماء لها ثم قال: «فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك، فلخصته في أوراق لطيفة، سميتها: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، على ترتيب ابتكرته، وسبيل انتهجته، مع ما ضممت إليه من شوارد الفرائد، وزوائد الفوائد»[١].

٤ـ أنه من الكتب التي أثنى عليها الحافظ كما قال السخاوي: »بل رأيته في موضع أثنى على شرح البخاري والتغليق والنخبة»[٢]. وأثنى عليها غيره فقد قال كمال الدين الشُّمُنِّي في وصف الكتاب: قد رتبه ـ يعني الحافظ ـ ترتيبا بديعا وسلك في تهذيبه مسلكا منيعاً فهو وإن صغر حجمه كُنَيْف[٣] ملىء علما[٤].

(١) النزهة (ص: 35) .
(٢) الجواهر والدرر (659/1).
(٣) الكنيف: الكنف وزان حمل وعاء يكون فيه أداة الراعي وبتصغيره أطلق على الشخص للتعظيم في قوله: كنيف ملئ علما. المصباح المنير (2/ 542).
(٤) نتيجة النظر (ص: 36).

٥ـ اعتناء الحافظ به حيث شرحه في كتاب نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر وقرئ وسمع على الحافظ من كثير من طلابه وبعض هذه القراءات قراءة بحث وسبق هذا في ترجمة الحافظ عند ذكر تلاميذه .

٦ـ اعتناء أهل العلم به حفظا وقراءة كما سبق عند ذكر تلاميذه وشرحا ونظما واختصارا كما سيأتي .

٧ـ شموله لجميع أنواع علوم الحديث فاحتوى على أكثر من مائة نوع من أنواع علوم الحديث ونص الحافظ على شموله بقوله: «ولما كان هذا المختصر شاملا لجميع أنواع علوم الحديث استطردت منه إلى تعريف الصحابي ما هو»[1].

٨ـ تحريره وتحقيقه لكثير من المصطلحات والمسائل كالفرق بين المرسل والمنقطع والشاذ والمنكر وزيادة الثقة.

شروحه:

من أهم شروحه:

١ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لمؤلفها الحافظ ابن حجر.

(1) النزهة (ص: 238) الجواهر 677/1.

٢ـ نتيجة النظر لتلميذ المؤلف كمال الدين الشمني.

نظمها:

من أهم المنظومات لها:

١ـ نظم النخبة لكمال الدين الشُّمُنِّي.

٢ـ قصب السكر في نظم نخبة الفكر لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

وله شرح سماه: إسبال المطر على قصب السكر.

مختصراتها:

من أهمها:

بلغة الأريب للمرتضى الزبيدي.

كتاب نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر:

أشار إلى تسميته مصنفه في مقدمة النزهة والسخاوي في الجواهر والدرر وكتب الفهارس ككشف الظنون وغيره[1].

سبب تأليفه: هناك عدة أسباب لتأليفه منها:

١ـ سأله بعض الإخوان بعد تأليفه للنخبة أن يضع عليها شرحا كما قال: «فرغب إلي، ثانيا، أن أضع عليها شرحا يحل رموزها، ويفتح كنوزها، ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك، فأجبته إلى سؤاله»[2].

والذي التمس من الحافظ تصنيفه هو صاحبه شمس الدين الزركشي[3].

٢ـ أن العلامة كمال الدين الشُّمني قد سبق الحافظ في شرح كتاب النخبة فإن الشمني فرغ من شرحه في رمضان سنة ٨١٧هـ وسماه: «نتيجة النظر في نخبة الفكر» لكن لم يأت على جميع مقصود الحافظ وقد أشار الحافظ إلى ذلك بقوله: «صاحب البيت أدرى بما فيه» [4].

---

(١) النزهة (ص: 35). والجواهر والدرر (677/2),وكشف الظنون(1936/2).

(٢) النزهة (ص: 35).

(٣) الجواهر والدرر 678,677/2.

(٤) النزهة (ص: 35) الجواهر 678/2.

تاريخ تصنيفه: فرغ الحافظ من تصنيف هذا الكتاب في سنة ٨١٨هـ.[١]

مميزاته:

١ـ المبالغة والبسط في الشرح.

٢ـ أن الشارح هو صاحب المتن وصاحب البيت أدرى بما فيه.

٣ـ دمج المتن مع الشرح. وقد ذكر الحافظ هذه المميزات الثلاث بقوله: «فبالغت في شرحها، في الإيضاح والتوجيه، ونبهت على خفايا زواياها؛ لأن صاحب البيت أدرى بما فيه، وظهر لي أن إيراده على صورة البسط أليق، ودمجها ضمن توضيحها أوفق، فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك»[٢].

٤ـ اعتناء الحافظ به حيث قرئ وسمع على الحافظ من كثير من طلابه وبعض هذه القراءات قراءة بحث كما سبق عند ذكر تلاميذه ومازالت تقرأ على الحافظ حتى قرأها عليه ابن الأخصاصي[٣].

(١) الجواهر والدرر 678/2.

(٢) النزهة (ص: 35).

(٣) أحمد بن محمد بن محمد الشهاب ابن الأخصاصي الدمشقي .

قراءة بحث في شهر رمضان سنة ٨٥١هـ قبل وفاة الحافظ بسنة[1].

٥ـ اعتناء أهل العلم به شرحا وتحشية .

شروحه:

من أهمها:

١ـ اليواقيت والدرر للعلامة عبدالرؤوف المناوي.

٢ـ شرح شرح نخبة الفكر لملا علي القاري.

حواشيه:

من أهمها:

١ـ حاشية ابن قطلوبغا.

٢ـ حاشية الكمال بن أبي شريف.

٣ـ حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر لعبدالله بن حسين خاطر السمين.

---

(١) وجد في نسخة ابن الأخصاصي المخطوطة:وافق الفراغ من نسخها في العشر الأوسط من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وثمانمائة".وبإزاء ذلك في الحاشية بخط المصنف: "بلغ صاحبه قراءة علي، كتبه ابن حجر". نقله الرحيلي في تحقيقه لنزهة النظر (ص: 17).

لمحة تاريخية في التصنيف في علم المصطلح

م	المؤلف	كتابه	وصف الحافظ للكتاب	وفاته
١	القاضي أبو محمد الرامَهُرْمُزِي	المحدّث الفاصل[١]	لم يستوعب	سنة ٣٦٠هـ
٢	الحاكم أبو عبدالله[٢] النيسابوري	معرفة علوم الحديث	لم يُهَذّب[٣] ولم يرتب	سنة ٤٠٥هـ
٣	أبو نعيم الأصبهاني	معرفة علوم الحديث على كتاب الحاكم	مستخرج على كتاب الحاكم و أبقى أشياء للمتعقِب	سنة ٤٣٠هـ
٤	الخطيب أبو بكر البغدادي[٤]	الكفاية في علم الرواية		سنة٤٦٣هـ
٥	القاضي عياض	الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع	كتاب لطيف أي موجز	سنة ٥٤٤هـ

(١) أول مصنف على سبيل الاستقلال .
(٢) هو محمد بن عبدالله .
(٣) لم ينقح .
(٤) اسمه : أحمد بن علي بن ثابت .

م	المؤلف	كتابه	وصف الحافظ للكتاب	وفاته
٦	أبو حفص الميانجي	ما لا يسع المحدث جهله	جزء أي رسالة صغيرة	سنة ٥٨١هـ
٧	الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري	علوم الحديث أو مقدمة ابن الصلاح	هذب فنونه وأملاه شيئا بعد شيء فلذلك لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب واعتنى بتصانيف الخطيب واجتمع فيه ما تفرق في غيره ، وعكف الناس عليه ، وساروا بسيره فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر	سنة ٦٤٣هـ

س١ـ من القائل (كل من أنصف عَلِمَ أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه) ؟

جـ : أبو بكر بن نقطة .

س٢ـ اذكر مميزات نخبة الفكر ونزهة النظر ؟

مميزات نخبة الفكر	نزهة النظر
التلخيص	المبالغة والبسط في الشرح
الترتيب على طريقة اللف والنشر المرتب	أن الشارح هو صاحب المتن
ذكر شوارد الفرائد و زوائد الفوائد على مقدمة ابن الصلاح	دمج المتن مع الشرح

س٣ ــ عرف الخبر ؟ وما الفرق بين الخبر والحديث ؟

جـ : هو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم و عن غيره.

وأما الفرق بينهما ففيه ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن الخبر مرادِفٌ للحديثِ.

القول الثاني : الحديث ما جاء عن النبي ﷺ . والخبر ما جاء عن غيره.

القول الثالث: بينهما عموم وخصوص مُطَلق ، فكل حديثٍ خبر من غير عكس فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ .

والخبر ما جاء عن النبي ﷺ وغيره.

س٤ (أ) – ما أقسام الخبر باعتبار وصوله إلينا ؟

جـ: قسمان :

١ـ ما له طرق بلا عدد معين وهو المتواتر .

٢ـ ما له طرق بعدد معين وهو الآحاد فإن كان العدد فوق اثنين فهو المشهور أو اثنين فهو العزيز أو واحدا فهو الغريب .

س٤ (ب) ــ ما شروط المتواتر ؟ أو عرف المتواتر ؟

جـ:

١ــ أن يرويه عدد كثير.

٢ــ أن تكون العادة أحالت تواطؤهم على الكذب.

٣ــ أن يرووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء.

٤ــ أن يكون مستند انتهائهم الحس.

٥ـ أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه. والصحيح أن هذا ليس بشرط ولكنه نتيجة.

س٥ ــ ما العدد الذي يشترط للمتواتر ؟ وما رأي الحافظ ابن حجر ؟

جـ: اختُلِفَ فيه على أقوال : فمنهم من عينه في الأربعة .

وقيل: في الخمسة. وقيل: في السبعة. وقيل: في العشرة. وقيل: في الاثني عشر. وقيل: في الأربعين. وقيل: في السبعين. وقيل غير ذلك.

وابن حجر يرى أنه لا عدد معين في التواتر بدليل انه لا دليل على ذلك وأنه لو صحّ استدلال كل واحد منهم بدليله فهو مفيد في القضية التي ورد فيها بخصوصها .

س٦ ـ ماذا يفيد المتواتر؟ مع بيان اختيار الحافظ ؟

جـ: العلم اليقيني واختاره الحافظ وقيل النظري.

س٧ ـ عرف اليقين؟

جـ: الاعتقاد الجازم المطابق.

س٨ ـ كيف يُـــرَدُ على من قال إن العلم بالتواتر يفيد العلم النظري ؟

جـ:يقال له : إن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامي إذِ النظر: ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ أو مظنونةٍ يُتَوَصل بها إلى علومٍ أو ظنونٍ وليس في العاميِّ أهليُة ذلك ، فلو كان نظريًا لَمَا حَصل لهم.

س٩ ـ عَــرِّف النظر عند أهل الأصول ؟ وما الفرق بين العلم الضروري والنظري ؟

جـ: ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ أو مظنونةٍ يُتَوَصل بها إلى علومٍ أو ظنون ، والفرق بين العلم الضروري والنظري أن الضروري يفيد العلم بلا استدلال ويحصل لكل سامع.

والنظري يفيد العلم لكن مع الاستدلال ولا يحصل إلا لمن له أهلية النظر.

س١٠ ـ لماذا لم يذكر ابن حجر جميع شروط المتواتر في المتن ؟

جـ: لأن المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد = علم المصطلح .

س١١ ـ لماذا لم يكن المتواتر من علم الإسناد ؟

جـ: لأن علم الإسناد فائدته معرفة الصحيح والضعيف والمقبول والمردود وأما المتواتر فكله مقبول.

س ١٢ـ هل للمتواتر مثال ؟ وما رأي الحافظ ؟ وكيف ردَّ على المخالفين؟

جـ: اختلف هل للمتواتر مثال أو لا على أقوال :

القول الأول: ليس له مثال .

القول الثاني: له أمثلة قليلة وهو قول ابن الصلاح .

القول الثالث: له أمثلة كثيرة ، وهذا رأي الحافظ .

ورد على المخالفين من وجهين :

١ـ أن ذلك نشَأ عنْ قلةِ اطّلاعٍ على كثرِة الطرقِ وأحوالِ الرجالِ وصفاتِهِم المقتضيةِ لإبعادِ العادةِ أن يتواطؤوا على كذبٍ ، أو يَحصل منهم اتِّفاقاً.

٢ـ أن الكُتَبَ المشهورَة عند أهل الحديث لا تخلو من وجود حديث تجتمع على إخراجه وتتعدد طرقه تعدادا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر شروط لمتواتر ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير .

س١٣ـ عرف المشهور ؟

جـ: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يجمع شروط المتواتر .

س١٤ـ لماذا سمي المشهور بهذا الاسم ؟

جـ: سمي بذلك لوضوحه .

س١٥ ـ هل المشهور هو المستفيض ؟

جـ: هو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ، وقيل: إن المستفيض يكون في إبتداء اسناده وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك.

س١٦ ـ لماذا سمي المستفيض بهذا الاسم ؟

جـ: سمي بذلك لانتشاره.

س١٧ ـــ هل هناك اصطلاح آخر للمشهور ؟

جـ: نعم يطلق على ما اشتهر على ألسنة الناس فيشمل ماله إسناد واحد فصاعداً بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً. ويطلق على المتواتر الذي تخلفت إفادة العلم عنه. فكل متواتر مشهور من غير عكس.

س١٨ ـ عرف العزيز ؟ ولماذا سمي بذلك ؟

جـ: هو ما لا يرويه أقلُّ من اثنين عن اثنين ، وسمي بذلك إمّا لقلة وجوده ، وإما لكونه عَزَّ أي قوي بمجيئه من طريق أخرى .

س١٩ ـ هل يُشتَرطُ في الحديث الصحيح أن يكون عزيزاً ؟

جـ: ليس شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة وإليه يومئ كلام الحاكم.

س٢٠ـ هل شَرَطَ البخاري في صحيحه أن يكون الحديث عزيزاً ؟

جـ: لم يشترطه البخاري خلافاً لأبي بكر ابن العربي.

س٢١ ـ كيف أجاب ابن العربي على حديث النية وهو حديث غريب في صحيح البخاري ؟ وكيف رد عليه ابن حجر ؟

جـ: قال:فإن قيل: حديث(الأعمال بالنيات) .

فَردٌ لم يروه عن عُمر إلا علقمة ؟ قال: قلنا: قد خَطَبَ به عُمرُ على المنبر بحضرة الصحابة ؛ فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه.

وردّ عليه الحافظ من أوجه :

١ـ أنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا سمعوه من غيره.

٢ـ وأن هذا لو سُلّم في عمر مُنِعَ في تفرد علقمة ثم تَفرُّدِ محمد بن إبراهيم به عن علقمة ، ثم تَفرُّدِ يحيى بن سعيد به عن محمدٍ، على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين ، وقد وردتْ لهم متابعاتٌ لا يُعْتَبَرُ بها.

٣ـ وكذا لا يَسْلمُ جوابُه في غيرِ حديثِ عُمرَ.

س٢٢ ـ ما مذهب ابن حبان في مثال الحديث العزيز ؟ وكيف رد الحافظ عليه؟

جـ:مذهبه أنه لا مثال له. وردّ عليه الحافظ بقوله : إن أراد أنّ رواية

اثنين فقط عن اثنين فقط إلى أن ينتهي الإسناد لا يوجد أصلاً فيمكن أن يـُسَلَّمَ، وأما الصورة التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.

مثاله : ما رواه الشيخان من حديث أنس ، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده» الحديث. ورواه عن أنس قتادة وعبدالعزيز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة.

س٢٣ـ عرف الغريب ؟

جـ: هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وَقَعَ التفرد به من السند.

س٢٤ ــ عرف خبر الآحاد ؟ وما أقسامه من حيث عدد الناقلين له ؟

جـ: خبر الآحاد لغة/ جمع واحد وخبر الواحد ما يرويه شخص واحد .

وفي الاصطلاح/ ما لم يجمع شروط التواتر.

ويقسم إلى ثلاثة أقسام : المشهور والعزيز والغريب.

س٢٥ـ ما أقسام خبر الآحاد من حيث القبول والرد ؟ وعرف كل قسم ؟ وما حكم كل قسم من حيث العمل به ؟

جـ: ينقسم إلى قسمين :

١/ المقبول : وهو ما ترجح صدق المخبر به و يجب العمل به عند الجمهور.

٢ / المردود :وهو ما لم يترجح صدق المخبر به ولا يجوز العمل به.

س٢٦ـ لماذا قسمت أخبار الآحاد إلى مقبول ومردود ؟ ولماذا كان المتواتر كله مقبولاً ؟

جـ: لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها وكان المتواتر كله مقبولا لإفادته القطع بصدق مُخْبِره.

س٢٧ ــ لماذا وجب العمل بالمقبول من خبر الآحاد دون المردود ؟

جـ: لأنه إما أن يوجد فيها أصل صفة القبول ، وهو ثبوت صدق الناقل فيغلب على الظن ثبوت صدق الخبر فيؤخذ به . وإما أن يوجد فيها أصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل فيغلب على الظن كذب الخبر فيطرح. أو لا يوجد فيه أصل صفة الرد ولا أصل صفة القبول فيتوقف فيه ويصير كالمردود إلا إن وجدت قرينة .

تلحقه بأحد القسمين السابقين.

س٢٨ـ ماذا يفيد خبر الآحاد مع بيان اختيار الحافظ؟ وهل الخلاف حقيقي أو لفظي ؟ بين ذلك ؟

جـ: اختلف في ذلك على أقوال : قيل يفيد الظن وقيل : العلم النظري مطلقاً وقيل : يفيد العلم النظري بالقرائن. وهذا هو اختيار الحافظ والخلاف في ذلك لفظي .

لأن من قال يفيد الظن جعله في أعلى درجات الظن إذا احتفت به القرائن وأعلى درجات الظن هو العلم النظري.

س٢٩ـ ما القرائن التي تحتف بخبر الآحاد حتى يفيد العلم النظري ؟

جـ: الخبر المحتف بالقرائن أنواع :

١ـ منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر.

٢ـ ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينه سالمة من ضعف الرواة والعلل.

٣ـ ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا .

س٣٠ـ ما القرائن التي احتفت بما أخرجه الشيخان حتى أفاد خبر الآحاد فيهما العلم ؟

جـ: ١ـ جلالتهما في هذا الشأن.

٢ـ تقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما .

٣ـ تلقي العلماء لكتابيهما بالقبول.

س٣١ـ هل كل ما في الصحيحين يفيد العلم النظري ؟ وضح ذلك ؟

جـ: ليس كل ما فيهما يفيد العلم النظري وانما استثنوا من ذلك:

١ـ ما انتقده أحد الحفاظ.

٢ـ ما ورد معارضا لغيره ممافي الصحيحين من الأحاديث التي لم يمكن الترجيح بينها.

س٣٢ـ ما المراد بتلقي العلماء للكتابين بالقبول ؟ مع ذكر اختيار الحافظ؟ وكيف ردَّ على من قال: إن المراد وجوب العمل ؟

جـ: القول الأول : الصحة وهو اختيار الحافظ.

القول الثاني : وجوب العمل وردَّ عليه الحافظ بأنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان فلم يبق للصحيحين مزية ، والإجماع أن لهما مزية.

القول الثالث : كون أحاديثهما أصحّ الصحيح.

س٣٣ـ هل يمكن اجتماع القرائن الثلاثة التي تحتف بخبر الآحاد في حديث واحد ؟ وماذا يفيد حينئذ ؟

جـ: نعم يمكن اجتماع القرائن ولا يبعد حينئذ أن يفيد العلم الضروري.

س٣٤ـ ما أقسام الغريب ؟ وعرف كل قسم ؟

جـ: ١ـ الغريب المطلق : هو ما كانت الغرابة فيه في أصل السند ولو استمر التفرد بعد ذلك. والمراد بأصل السند التابعي.

٢ـ الغريب النسبي : ما كانت الغرابة فيه في غير أصل السند.

أي بأن وقع التفرد من تابع التابعي فمن دونه.

س٣٥ـ ما الأماكن التي يُظن فيها وجود الحديث الفرد المطلق ؟ أو ما مظان الحديث الفرد المطلق ؟

جـ: في مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني.

س٣٦ـ لماذا سمي الفرد النسبي بهذا الاسم ؟

جـ: سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين وإن كان الحديث في نفسه مشهورا .

س٣٧ـ ما الفرق بين الفرد والغريب ؟

جـ: أما لغة فلا فرق بينهما. وأما اصطلاحا:

أـ فمن حيث الاسم فالفرق بينهما أن الفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي.

ب-وأما من حيث الفعل فلا يفرقون. فيقولون للمطلق والنسبي : تفرد به فلان أو أغرب به فلان.

س٣٨ـ ما الفرق بين المنقطع والمرسل ؟

جـ: أما لغة فلا فرق بينهما.

وأما اصطلاحا: أ- فمن حيث الاسم فالفرق بينهما أن المرسل أكثر(١)

---

(١) قوله: (أكثر) يدل على أن المرسل قد يطلق على المنقطع والعكس لكن بقلة, وهذا هو اختيار الحافظ, ولذا قال في الفتح(9/60, 61): "البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل, وعلى المتصل لفظ المسند, **والمشهور** في الاستعمال: أن المرسل ما يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ ، والمسند ما يضيفه الصحابي إلى النبي ﷺ بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه الاتصال". فقوله:"والمشهور" يدل على أنه الأكثر في الاستعمال. يؤكد ذلك تطبيقات الحافظ, ومنها في تخريجه لحديث ((لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك)).قال الحافظ في التلخيص (3/ 425),: "هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وصححه من حديث جابر، وقال: أنا متعجبٌ من الشيخين كيف أهملاه، فقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة، وعبد الله بن عباس، ومعاذ بن جبل، وجابر..... وأما حديث معاذ : فمن رواية طاوس، عن معاذ وهو **مرسلٌ**". فأطلق الحافظ على ما رواه طاووس, وهو تابعي, عن معاذ وهو صحابي بأنه مرسل, مع أنه إنما يصدق عليه حد المنقطع, لأن السقط من أثناء الإسناد لا من آخره.

إذن فقد سمى الحافظ المنقطع مرسلا. وقد يسمي المرسل منقطعا كما في شرح الحافظ لمارواه البخاري من حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة في صفة صلاة الكسوف الطويل,وفيه: ((أن النبي ﷺ استكمل أربع ركعات في أربع سجدات)) وفي آخره قول ابن شهاب: "فقلت لعروة:" إن أخاك يوم خسفت بالمدينة لم يزد على ركعتين مثل الصبح؟ قال: أجل، لأنه أخطأ السنة" يعني أن عبدالله بن الزبير أخا عروة صلى صلاة الكسوف كصلاة الفجر بركوع واحد في كل ركعة, وبَيّن عروةُ أن أخاه أخطأ السنة؛ لأن السنة أن يصلي صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعان, قال الحافظ في الفتح(2/535): "وتُعُقب: بأن عروة تابعي, وعبد الله صحابي, فالأخذ بفعله أولى. وأجيب: بأن قول عروة وهو تابعي: السنة كذا, وإن قلنا إنه **مرسلٌ** على الصحيح لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك, وهو خبر عائشة المرفوع؛

ما يطلقونه على :ما سقط من آخره من بعد التابعي .

فانتفى عنه احتمال كونه موقوفًا أو **منقطعا"** ، فوصف الحافظ قول التابعي: السنة :كذا, بأنه مرسل لأنه يحكي سنة النبي ﷺ ، فصدق عليه حد المرسل, لأنه مارفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم, ثم وصفه بأنه منقطع, فدل على أن مرسل التابعي يمكن أن يوصف بأنه منقطع.

وقد يسمي المعضل منقطعا. مثاله: ما قاله الحافظ في حديث ((قتل أبي عبيدة بن الجراح أباه حين سمعه يسب النبي - صلى الله عليه وسلم - . فلم ينكر النبي - ﷺ - صنيعه)) بعد ذكر طرقه في التلخيص(192/4), ومنها قوله:"وروى الحاكم والبيهقي **منقطعًا** عن عبدالله بن شوذب قال: ((جعل أبو أبي عبيدة بن الجراح ينعت الآلهة لأبي عبيدة يوم بدر, وجعل أبو عبيدة يحيد عنه، فلما أَكْثَرَ قَصَدَه أبو عبيدة فقتله)). وهذا **معضل"**.

فوصف الحافظ الإسناد بالمنقطع ثم وصفه بالمعضل,مع أنه إنما يصدق عليه حد المعضل لأن عبدالله بن شوذب من أتباع التابعين ,فروايته لقصة وقعت في بدر لا يمكن إلا بواسطتين على الأقل: تابعي وصحابي. وقد يسمي المعلق منقطعا. مثاله: قوله في مقدمة كتابه تغليق التعليق(2/ 6) عند ذكره لما يحتاج إليه طالب العلم من شرح صحيح البخاري, وأنه ينحصر في ثلاثة أقسام,قال: "والثالث: وصل الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة **المعلقة** فيه وما أشبه ذلك من قوله: تابعه فلان, ورواه فلان وغير ذلك. فبان لي أن الحاجة الآن إلى وصل **المنقطع** منه ماسة أن كان نوعا لم يفرد, ولم يجمع ". فقوله أولا: "وصل الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة المعلقة فيه" فوصفها بالمعلقة,ثم قال: "فبان لي أن الحاجة الآن إلى وصل المنقطع منه ماسة"فوصفها بالمنقطعة,مما يدل على أن المعلق يصح أن يطلق عليه المنقطع.

والمنقطع أكثر ما يطلقونه على : ما سقط من أثناء إسناده راو فأكثر بشرط عدم التوالي.

ب-وأما من حيث الفعل فلا يستعملون إلا (أرسل) .

فيقولون:أرسله فلان سواء كان الحديث مرسلا أو منقطعا (١).

س٣٩- اذكر أقسام الخبر المقبول من حيث القوة ؟ وعرف كل قسم ؟

جـ:١- الصحيح لذاته : هو خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ .

٢- الصحيح لغيره : هو الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه .

٣- الحسن لذاته : هو خبر الآحاد بنقل عدل خفيف الضبط متصل السند غير معلل لا شاذ .

٤- الحسن لغيره : هو الحديث فيه ضعف يسير محتمل إذا تعدد طرقه .

---

(١) المراد بالانقطاع هنا مطلق السقط فيشمل المعضل وغيره, ويدل على ذلك ما وقع في شرح حديث عقيل عن ابن شهاب، قال: حدثني ابن أبي أنس، مولى التيميين أن أباه، حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله ﷺ :((إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب جهنم وسلسلت الشياطين)). قال الحافظ في الفتح (4/ 113) في ذكر ما وقع في الإسناد من اختلاف على ابن شهاب الزهري: " وروى هذا الحديث معمرٌ عن الزهري, **فأرسله** وحذف من بينه وبين أبي هريرة". فقوله: " فأرسله" في رواية الزهري عن أبي هريرة التي حذف منها ابن أبي أنس وأبوه, يدل على أنه يطلق عبارة"أرسله" على ما سقط منه اثنان على سبيل التوالي وهذا صادق على حد المعضل.

س٤٠- ما سبب تقسيم الخبر إلى أربعة أقسام ؟

جـ: لأن الحديث إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا .

فالأول الصحيح لذاته ، والثاني : إن وجد

ما يجبر ذلك القصور فهو الصحيح لغيره

وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن لغيره.

س٤١- ما المراد بالعدل ؟ وما المراد بالتقوى ؟

جـ: العدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة .

التقوى : اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة .

س٤٢- اذكر أقسام الضبط ؟ وعرف كل قسم ؟

جـ: أ- ضبط صدر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

ب- ضبط كتاب : وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه .

س٤٣- ما المراد بالمتصل ؟

جـ: هو ما سلم إسناده من سقوط فيه ، بحيث يكون كل من رجاله

سمع ذلك المروي من شيخه .

س٤٤- ما المراد بالمعلل ؟جـ: لغة : ما فيه علة .

اصطلاحا : ما فيه علة خفية قادحة (١) .

س٤٥- ما المراد بالشاذ ؟

جـ: لغة :المنفرد . واصطلاحا : ما يخالف فيه الراوي المقبول من هو أرجح منه .

س٤٦- اذكر وسائل معرفة تفاوت مراتب الصحيح ؟

جـ:١- الإسناد : فما قيل فيه أصح الأسانيد مقدم على غيره .

٢- الكتاب الذي أخرج الحديث فما في الصحيحين مثلا مقدم على غيره.

س٤٧- هل يطلق على إسناد ما بأنه أصح الأسانيد في الدنيا ؟ مع بيان اختيار الحافظ ؟

جـ: فيه خلاف :بعض العلماء أطلق ذلك.

والذي اختاره الحافظ عدم الإطلاق لترجمة معينة منها .

س٤٨- ما الفائدة من معرفة الإسناد الذي قيل فيه أصح الأسانيد ؟

(١) وسيأتي ذكره في السبب الثاني من أساب رد الحديث وهو الطعن في الراوي, في القسم السادس من الطعون العشرة.

جـ: الترجيح على غيره عند التعارض فيقدم الحديث

الذي قيل فيه : أصح الأسانيد على الحديث الذي لم يقل فيه ذلك .

س٤٩ – لماذا قدم ما في الصحيحين أو أحدهما على غيره ؟

جـ: لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول ، واختلاف بعضهم على أيهما أرجح.

س٥٠ – أيهما أصح عند الحافظ صحيح البخاري أو صحيح مسلم ؟ مع ذكر الأدلة على ذلك ؟

جـ: عند الحافظ صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم لثلاثة أدلة :

١- الإجماع السكوتي من العلماء على أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم .

٢- أن شروط الصحة الخمسة في صحيح البخاري أقوى وأشد من صحيح مسلم .

٣- اتفاق العلماء أن الإمام البخاري أجلّ من الإمام مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث منه .

س٥١- كيف أجاب الحافظ عن قول أبي علي النيسابوري «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم».

جـ: أبو علي النيسابوري لم يصرح بأن صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري لاحتمال أنه أراد المساواة .

س٥٢- كيف أجاب الحافظ عما نقل عن بعض المغاربة في تفضيله صحيح مسلم على صحيح البخاري ؟

جـ: تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري يرجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب .

س٥٣- ما وجه تقديم صحيح البخاري في الصحة على صحيح مسلم من حيث شرط الاتصال ؟

جـ: أما من حيث شروط اتصال السند ، اشتراط البخاري في الحديث المعنعن أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة .

س٥٤- بماذا ألزم الإمام مسلم الإمام البخاري في اشتراطه اللقاء ؟ وكيف رد الحافظ على مسلم ؟

جـ: ألزمه بأن اشتراط اللقاء يلزم منه أن لا يقبل العنعنة.

أصلا لاحتمال عدم سماع كل راو من شيخه . ورد الحافظ على مسلم بأن الإمام البخاري لم يكتف بشرط اللقاء بل شرط معه شرطا آخر وهو أن لا يكون الراوي مدلسا . فاحتمال عدم السماع إنما يكون إذا كان الراوي مدلسا.

س٥٥- لماذا كان شرط العدالة والضبط في صحيح البخاري أشد وأقوى من صحيح مسلم ؟

جـ: لأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري ففي البخاري المتكلم فيهم ٨٠ رجلا ، وفي مسلم المتكلم فيهم ١٦٠ رجلا . مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم .

س٥٦- ما وجه تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم من حديث عدم الشذوذ والإعلال ؟

جـ: لأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم . فالمنتقد عليهما ٢١٠ حديثا- اختص البخاري منها ب ٧٨حديثا - واختص مسلم ب ١٠٠ - والباقي ٣٢ من المتفق عليه.

س٥٧- اذكر مراتب الحديث الصحيح باعتبار من أخرجه ؟

جـ: سبعة مراتب :

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم .

٢- ما انفرد به البخاري .

٣- ما انفرد به مسلم .

٤- ما كان على شرطهما .

٥- ما كان على شرط البخاري .

٦- ما كان على شرط مسلم.

٧- ما كان على شرط غيرهما .

س ٥٨- ما المراد بشرط البخاري ومسلم ؟

جـ: رواتهما اجتماعا وانفرادا مع باقي شروط الصحيح .

س٥٩- هل يمكن أن يقدم ما في صحيح مسلم على ما في صحيح البخاري ؟مع التمثيل :

جـ:نعم يمكن . مثاله : إذا كان في صحيح مسلم حديث مشهور فهو مقدم على حديث فرد في صحيح البخاري .

مثال آخر : حديث قيل فيه: (أصح الأسانيد) في صحيح مسلم مقدم

على حديث في صحيح البخاري لم يقل فيه أصح الأسانيد.

س ٦٠ – هل يحتج بحديث حسن لذاته ؟ وهل هو على مراتب كالصحيح ؟

جـ:نعم يحتج بالحديث الحسن لذاته ، وهو على مراتب كالصحيح .

س ٦١ – لماذا يصحح الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه ؟

جـ: لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح .

س ٦٢ – ما المراد بقول الإمام الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ؟ وما حرف العطف المحذوف ؟

جـ: فيه تفصيل : لأن الحديث الذي وصف بكونه حسنا صحيحا لا يخلو من كونه فردا أو غير فرد ، فإن كان فردا فالمراد بقوله حسن صحيح : التردد بين الحسن والصحيح ، أي التردد في وصف الراوي هل هو تام الضبط فيكون الحديث صحيحا ، أو هل هو خفيف الضبط فيكون الحديث حسنا .

وحرف العطف المحذوف حينئذ هو (أو) أي حسن أو صحيح.

وإن كان الحديث غير فرد فمراده بقوله حسن صحيح: أنه حسن باعتبار إسناد ، صحيح باعتبار إسناد آخر.

وحرف العطف المحذوف حينئذ هو (الواو) أي حسن وصحيح .

س٦٣- أيهما أقوى أن يقال في حديث ما : حسن صحيح أو صحيح فقط ؟

جـ: فيه تفصيل : إن كان الحديث فردا ، فالأقوى أن يقال : صحيح لأن الجزم أقوى من التردد. وإن كان الحديث غير فرد فالأقوى أن يقال: حسن صحيح لتعدد الطرق .

س٦٤- عرف الحسن عند الترمذي ؟

جـ: الحسن هو كل حديث يروى لا يكون راويه متهما بالكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا.

س٦٥- كيف يجمع بين تعريف الترمذي للحديث الحسن وبين قوله في حديث ما :حسن غريب ؟

جـ: أن المراد بتعريف الحسن عند الترمذي ما يقول فيه: (حسن) فقط دون وصف آخر .

س٦٦- اذكر سبعة أحكام للترمذي على الأحاديث ؟

جـ: ١- حسن . ٢- صحيح . ٣- غريب .

٤- حسن صحيح ٥- حسن غريب . ٦- صحيح غريب.

٧- حسن صحيح غريب.

س٦٧- لماذا عرف الترمذي الحديث الحسن فقط ؟

جـ: إما لغموضه ، وإما لأنه اصطلاح جديد .

س٦٨- ما المراد بزيادة الثقة ؟

جـ: ما كان في المتن أو الإسناد من زيادة زادها ثقة(١) أو أكثر خالف فيها غيره من الثقات مع اتحاد الصحابي.

س٦٩- ما حكم زيادة الثقة عند الحافظ ؟

جـ: مقبولة ما لم تقع منافية(٢) لمن هو أوثق ضبطا أو عددا (٣).

(١) المراد بالثقة: مقبول الرواية فيشمل من يُحَسَّن حديثه.

(٢) فسر الحافظ الزيادة المنافية بأنها يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى.

(٣) ومفهوم ذلك أمران: الأول: أنها تقبل إن كانت غير منافية مطلقا سواء كان الذي نقلها هو الأوثق أو لم يكن هو الأوثق,بأن كان مساويا أو أقل ضبطا. والأمر الثاني: أنها تقبل إن كانت منافية, وكان الذي نقلها هو الأوثق. مثال الزيادة المقبولة في المتن:في شرح حديث عثمان في صفة وضوء النبي ﷺ, وفيه: ((ثم مسح برأسه، ثم غسل رجليه ثلاثَ مِرارٍ إلى الكعبين)) قال الحافظ:وقد روى أبو داود من وجهين, صحَّح أحدَهما ابنُ خزيمةَ وغيرُه في حديث عثمان تثليثَ مسح الرأس, والزيادةُ من الثقة مقبولة.الفتح(260/1). ومثال الزيادة المردودة في المتن: ما رواه النسائي عن عبدة بن عبد الرحيم، عن ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة: ((أنه - ﷺ- صلى في كسوف في صُفَّة زمزم أربع ركعات في أربع سجدات)): قال الحافظ: احتج به النسائي على أنه - صلى الله عليه وسلم - صلى صلاة الكسوف أكثر من مرة. وفيه نظر، لأن الحفاظ رووه عن يحيى بن سعيد بدون قوله: ((في صفة زمزم)). كذا هو عند مسلم والنسائي أيضًا **فهذه الزيادة شاذةٌ**. والله أعلم. التلخيص(182/2). فقد حكم الحافظ على زيادة:((في صفة زمزم)) بالشذوذ؛ لأن المشهور من الروايات أن الكسوف إنما كان بالمدينة حين مات إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم لا بمكة.

س٧٠- كيف رد الحافظ على قول من قال إن زيادة الثقة مقبولة مطلقا ؟

جـ: القول بقبول زيادة الثقة مطلقا يعارض تعريف الحديث الصحيح وفيه : ألا يكون شاذا .

والجواب الثاني : أن المنقول عن أئمة الحديث المتقدمين أنهم لا يطلقون قبول زيادة الثقة .

س٧١- عرف الشاذ والمحفوظ ؟ مع التمثيل .

جـ: الشاذ : هو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه ضبطا أوعددا.

المحفوظ : هو ما رواه الأولى ضبطا أو عددا مخالفا للمقبول.

أو هو ما رواه الأوثق مخالفا لرواية الثقة .

ومثال الزيادة المقبولة في الإسناد:في شرح ما رواه البخاري . من طريق ابن أبي ذئب، قال: حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة ، قال: قال النبي ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة». قال البخاري: تابعه يحيى بن أبي كثير، وسهيل، ومالك، عن المقبري، عن أبي هريرة. قال الحافظ في بيان الاختلاف الذي ذكره البخاري في هذا الحديث على المقبري, وأن ابن أبي ذئب رواه عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة به, وخالفه يحيى بن أبي كثير، وسهيل، ومالك، عن المقْبُري، عن أبي هريرة. فلم يذكروا(عن أبيه), فقال الحافظ مرجِّحا رواية من زاد عن أبيه لأنها زيادة ثقة: "وكأن الرواية التي جزم بها المصنِّفُ أرجحُ عنده عنهم ورجَّح الدارقطنيُّ أنه عن سعيد عن أبي هريرة ليس فيه عن أبيه كما رواه معظم رواة الموطأ, لكن **الزيادة من الثقة مقبولة**, ولا سيما إذا كان حافظا, وقد وافق بن أبي ذئب على قوله: (عن أبيه) الليث بن سعد عند أبي داود, والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد.الفتح(568/2). أما الزيادة المردودة في الإسناد فسيأتي ذكرها وأمثلتها في: المزيد في متصل الأسانيد.

مثالهما : ما رواه الترمذي ، والنسائي ، وابن ماجة ، من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهم : «أن رجلا توفي على عهد النبي ، ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه ...» الحديث ، وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره ، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ، ولم يذكر ابن عباس رضي الله عنه قال أبو حاتم : «المحفوظ حديث ابن عيينة». اهـ

فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ، ومع ذلك ، رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه.

س٧٢- عرف المنكر والمعروف ؟ مع التمثيل .

جـ : المنكر : ما رواه الضعيف مخالفا للمقبول.

المعروف : ما رواه المقبول مخالفا للضعيف.

مثالهما: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب -وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ - عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال : « من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج ، وصام ، وقرى الضيف دخل الجنة » .

قال أبو حاتم : هو منكر ؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق

موقوفا وهو المعروف.

س٧٣- ما الفرق بين الشاذ والمنكر ؟

جـ: بين الشاذ والمنكر عموم وخصوص من وجه ؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة .وافتراقا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق ، وأما المنكر فراويه ضعيف(١)

(١) هذا الفرق من الحافظ بين الشاذ والمنكر فرق أغلبي, ولذا وصف الحافظ تعريف الشاذ السابق بأنه "الأليق" كما في النكت(671/2), وبأنه"أصوب" كما في النكت أيضا(677/2) وهو وصف يقتضي الاشتراك في اللياقة والإصابة, ودل على ذلك تطبيقاته أيضا فقد أطلق المنكر على ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه إذا اشتدالمخالفة. مثاله:ما قاله الحافظ عند ذكر الروايات فيمن كان أنس رضي الله عنه يسقيهم الخمر من الصحابة قبل تحريمها فذكر منهم سبعة ثم قال:"ومن **المستغربات** ما أورده ابن مردويه في تفسيره من طريق عيسى بن طهمان عن أنس: (أن أبا بكر وعمر كانا فيهم) وهو **منكر مع نظافة سنده** وما أظنه إلا غلطا. وقد أخرج أبو نعيم في الحلية في ترجمة شعبة من حديث عائشة قالت: (حرم أبو بكر الخمر على نفسه فلم يشربها في جاهلية ولا إسلام)". الفتح(37/10). فقول الحافظ: "ومن المستغربات" يدل على المخالفة الشديدة,ثم قوله:"منكر مع نظافة سنده" يدل على أنه يطلق المنكر على مخالفة المقبول وهو أثر أنس, للأولى منه وهو أثر عائشة, يؤيد ذلك قوله عند ذكره لأسماء من طعن فيهم من رجال البخاري, وأنواع الطعون فيهم وذكر منها المخالفة فقال: "وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة, فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ, **وقد تشتد المخالفة** أو يضعف الحفظ فيُحكم على ما يخالف فيه بكونه **منكرا**, وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير".هدي الساري(344/2). وأطلق الحافظ الشاذ على ما رواه الضعيف مخالفا للمقبول. مثاله:في ماروا ه البخاري عن عائشة رضي الله عنها: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ} [البقرة: 225] قالت: (أنزلت في قوله: لا والله، بلى والله). ذكر الحافظ الخلاف في تفسير لغو اليمين فذكر قول عائشة, وذكر قولا ثانيا وهو أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافُه إلى أن قال: "وقد أخرج ابن أبي عاصم من طريق الزبيدي, وابن وهب في جامعه عن يونس, وعبد الرزاق في مصنفه عن معمر كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة: (لغو اليمين ما كان في المراء والهزل...)...

س٧٤- عرف المتابع ؟

جـ: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الذي ظن كونه فردا لفظا ومعنى أو معنى فقط مع اتحاد الصحابي .

س٧٥- اذكر مراتب المتابعة ؟ وعرف كل مرتبة ؟ مع التمثيل .

جـ: ١- المتابعة التامة : هي أن يشارك الراوي غيره من أول الإسناد .

٢- المتابعة القاصرة : هي أن يشارك الراوي غيره في أثناء الإسناد .

مثالهما: ما رواه الشافعي في «الأم» ، عن مالك ، عن عبد الله بن دينار

ولفظ معمر :(أنه القوم يتدارؤون يقول أحدهم: لا والله, وبلى والله, وكلا والله)...

وأخرج ابن وهب عن الثقة عن الزهري بهذا السند: (هو الذي يحلف على الشيء لا يريد به إلا الصدق فيكون على غير ما حلف عليه) وهذا يوافق القول الثاني لكنه **ضعيف من أجل هذا المبهم شاذ لمخالفة من هو أوثق منه وأكثر عددا**".الفتح(548/11). فقد وصف الحافظ الحديث الذي فيه راو مبهم بالشذوذ لمخالفة هذا المبهم وهو ضعيف لمجموعة من الثقات وهم الزبيدي ويونس ومعمر, ففيه مخالفة الضعيف للمقبول الرواية. **ويطلق** الشاذ على تفرد من لايقوى تفرده كما في حديث صلاة التسبيح قال: "أما صلاة التسبيح؛ فرواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة كلهم، عن عبدالرحمن بن بشر بن الحكم، عن موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله - ﷺ - للعباس: ((يا عباس؛ يا عماه؛ ألا أمنحك ألا أحبوك...))فذكر الحافظ طرقه ثم قال: "والحق أن طرقه كلها ضعيفة, وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن, إلا أنه **شاذ** لشدة الفردية فيه، وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبد العزيز، وإن كان صادقا صالحا **فلا يحتمل منه هذا التفرد**". التلخيص(13/2, 14). فوصف الحافظ الحديث بأنه شاذ لتفرد موسى بن عبد العزيز به لكنه لا يحتمل منه التفرد بهذا الحديث.

عن ابن عمر رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » .

فهذا الحديث ، بهذا اللفظ ، ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه ؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ : «فإن غم عليكم فاقدروا له». لكن وجدنا للشافعي متابعا ، وهو عبدالله بن مسلمة القعنبي ، كذلك أخرجه البخاري عنه ، عن مالك ، وهذه متابعة تامة.

ووجدنا له ، أيضا ، متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد ، عن أبيه -محمد بن زيد - عن جده عبد الله بن عمر بلفظ : «فكملوا ثلاثين»وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ : «فاقدروا ثلاثين».

س٧٦- ما فائدة المتابعة ؟

جـ: التقوية للحديث .

س٧٧- عرف الشاهد ؟ مع التمثيل .

جـ: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث

الذي ظن كونه فردا لفظا ومعنى أو معنى فقط مع اختلاف الصحابي .

مثاله في الحديث الذي قدمناه قريبا : ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس رضي الله عنهم عن النبي ﷺ فذكر مثل حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر سواء ، فهذا شاهد لحديث ابن عمر باللفظ.

وأما بالمعنى فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ : «فإن غمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» .

س٧٨- ما الفرق بين المتابع والشاهد ؟

جـ: فيه خلاف : القول الأول : الفرق بينهما اتحاد الصحابي واختلاف الصحابي ، فالمتابع شرط فيه اتحاد الصحابي .

والشاهد شرط فيه اختلاف الصحابي .

القول الثاني : أن المتابع لابد أن تتحد ألفاظ الحديث فيه بين المتابِع والمتابَع دون نظرهل اتحد الصحابي أم لا .

وأما الشاهد فلا بد ان تتحد المعاني في الحديث دون الألفاظ .

القول الثالث : لا فرق بينهما .

س٧٩- عرف الاعتبار ؟

جـ: هو تتبع طرق الحديث من الجوامع والمسانيد والأجزاء

لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليُعلمَ هل له متابع أم شاهد .

س٨٠- ما فائدة تقسيم الحديث المقبول إلى صحيح وحسن ؟

جـ: الترجيح عند التعارض .

س٨١- ما أقسام الحديث المقبول من حيث العمل به ؟

جـ: معمول به وغير معمول به .

س٨٢- عرف المحكم من الحديث ؟

جـ: هو الذي سلم من المعارضة .

س٨٣- كيف يدفع التعارض بين الأحاديث ؟

جـ: فيه تفصيل : لأنه لا يخلو إما أن يكون المعارض مقبولا مثله أو مردودا ، فإن كان المعارض مردودا فنأخذ المقبول .

وإن كان المعارض مقبولا فعلينا أن نتبع الخطوات الآتية :

١- الجمع بين الحديثين .

٢- إن لم يمكن الجمع بينهما ، وعلم التأريخ فالمتقدم منسوخ بالمتأخر .

٣- الترجيح عند عدم إمكان الجمع وعدم العلم بالتأريخ .

٤- التوقف .

س٨٤- عرف مختلف الحديث ؟ مع التمثيل ؟

جـ: هو الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع .

ومثاله : حديث (لا عدوى ولا طيرة) مع حديث (فر من المجذوم فرارك من الأسد) .

ووجه الجمع بينهما : أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لإعدائه مرضه ، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب. كذا جمع بينهما ابن الصلاح ، تبعا لغيره.

والأولى في الجمع أن يقال : إن نفيه ﷺ للعدوى باق على عمومه وقد صح قوله ﷺ : «لا يعدي شيء شيئا» ، وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب ، حيث رد عليه بقوله : «فمن أعدى الأول؟!». يعني أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ بذلك في الثاني كما ابتدأه في الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع ، لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء ، لا بالعدوى المنفية ؛ فيظن أن ذلك بسبب مخالطته ؛

فيعتقد صحة العدوى ؛ فيقع في الحرج ؛

فأمر بتجنبه حسما للمادة أي قطعا لمادة الظن الموقع في الحرج. والله أعلم.

س٨٥- اذكر ثلاثة مصنفات في مختلف الحديث ؟

جـ: ١- اختلاف الحديث للشافعي .

٢- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة .

٣- مشكل الآثار للطحاوي .

س٨٦- عرف النسخ والناسخ ؟

جـ: النسخ : هو رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه .

الناسخ : ما دل على رفع تعلق حكم شرعي .

س٨٧- كيف يعرف النسخ ؟ مع ذكر مثال واحد له .

جـ: يعرف النسخ بأمور:

١- ما ورد في النص .مثاله :حديث بريدة في صحيح مسلم : «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها فإنها تذكر الآخرة».

٢- ما جزم الصحابي بأنه متأخر . ٣-بالتاريخ .

٤- ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضا لحديث الصحابي المتقدم الإسلام بشرطين :

أ- أن يقع التصريح بسماع الصحابي المتأخر الإسلام من النبي - ﷺ .

ب- أن يكون الصحابي المتأخر الإسلام لم يتحمل من النبي – صلى الله عليه وسلم – شيئا قبل إسلامه .

س٨٨- هل الإجماع ناسخ أم دليل على النسخ ؟

جـ: الإجماع ليس بناسخ إنما هو دليل على وجود دليل النسخ .

س ٨٩- هل التعبير بالتوقف أولى أو التعبير بالتساقط عند عدم إمكانية دفع التعارض ؟

ج – التعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط ؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة ، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه. والله أعلم.

س٩٠- ما أسباب رد الحديث ؟

جـ: سببان : ١- السقط في الإسناد . ٢- الطعن في الراوي .

س٩١- ما أقسام السقط في الإسناد من حيث الظهور والخفاء ؟ مع ذكر ما يندرج تحت كل قسم ؟

جـ: ١-السقط الظاهر ، ويندرج تحته : المرسل ، المنقطع ، المعضل ، المعلق .

٢- السقط الخفي ، ويندرج تحته : التدليس ، والمرسل الخفي .

س٩٢- ما أقسام السقط من حيث مكان السقط ؟ مع بيان ما يندرج تحت كل نوع ؟

جـ: ١- ما يكون السقط فيه من مبادئ السند في تصرف المصنف ، ويندرج تحته المعلق .

٢- ما يكون السقط فيه من آخر السند بعد التابعي ، ويندرج تحته المرسل.

٣- ما يكون السقط فيه لا بشرط أولية ولا آخرية ، ويندرج تحته المعضل والمنقطع .

س٩٣- عرف المعلق ؟

جـ: ما سقط من أول إسناده راو فأكثر على سبيل التوالي .

س٩٤- عرف المعضل ؟

جـ: ما سقط منه راويان فأكثر على سبيل التوالي سواء كان السقط من أول الإسناد أو وسطه أو آخره [١].

(١) سواء كان السقط حقيقيا أو حكميا بأن كان في الإسناد مبهمان أو مبهم وساقط على سبيل التوالي, لأن المبهم كالساقط بجامع الجهالة في كل. مثال السقط الحكمي: ما ساقه الحافظ بإسناده إلى إسماعيل بن رافِع، قال: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:((ألا أخبركم عن سورة ملأ عِظَمُها ما بين السماء والأرض.
من قرأها يوم الجمعة غفر له إلى الجمعة الأخرى, وأعطي نوراً إلى السماء ووقي فتنة الدجال)) قال الحافظ:"هذا سند معضل، لأن إسماعيل بن رافع من أتباع التابعين".

س٩٥- ما الفرق بين المعضل والمعلق ؟

جـ: عموم وخصوص من وجه : يجتمعان فيها إذا كان السقط من أول الإسناد براويين فأكثر على سبيل التوالي . وينفرد المعلق فيها إذا كان السقط من أول الإسناد براو واحد . وينفرد المعضل فيها إذا كان السقط من أثناء الإسناد أو آخره براويين فأكثر على سبيل التوالي .

س٩٦- أذكر أربعة من صور المعلق ؟

جـ: ١- أن يحذف جميع السند ويقال : قال رسول الله ﷺ .

٢- أن يحذف المصنف السند إلا الصحابي .

٣- أن يحذف المصنف السند إلا الصحابي والتابعي .

٤- أن يحذف المصنف من حدثه ويضيف إلى من فوقه.

س٩٧- لو حذف المصنف شيخه وأضاف الحديث إلى شيخ شيخه الذي هو شيخ له . فهل يسمى معلقا أو لا ؟

جـ: فيه خلاف ، والصحيح فيه التفصيل: فإن عرف بالنص

نتائج الأفكار (5/42, 43). فقول إسماعيل بن رافع:"بلغنا" فيه راويان مبهمان التابعي والصحابي,أو راو مبهم وهو التابعي, وراو ساقط وهو الصحابي غالبا, ومع ذلك وصفه الحافظ بالمعضل لأن المبهم كالساقط حكما في جهالته .

أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس قضي به أي حكم عليه بأحكام التدليس وإلا فتعليق[1] .

س٩٨- لماذا ذكر المعلق من قسم المردود ؟

جـ: للجهل بحال المحذوف.

س٩٩- هل كل حديث معلق مردود ؟

جـ: فيه تفصيل : الأصل أن المعلق مردود ، لكن قد يحكم بصحته إن عرف المحذوف وكان مقبول الرواية. واختلف في مسالتين :

١ـ إن قال راوي المعلَّق وهو المصنِّف : جميع من أحذفه ثقات ثم حذف من أول الإسناد راو فأكثر.

---

(١) أي صورته صورة تعليق, لا أنه معلق مردود, يدل على ذلك أن البخاري روى عن شيخه عثمان بن الهيثم بصيغة قال المحتملة للاتصال وعدمه فقال: وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو، حدثنا عوفٌ، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: ((وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان..)) فقال الحافظ في نتائج الأفكار(44,43/3) عن هذا الحديث:"**وهذا متصل،** فإن عثمان ابن الهيثم أحد شيوخ البخاري الذين روى عنهم في صحيحه، وأما قول أبي عبد الله الحميدي في الجمع بين الصحيحين: "إن البخاري أخرجه تعليقاً"، فغير مقبول؛ فإن المذهب الصحيح المختار عند العلماء والذي عليه المحققون أن قول البخاري وغيره:"وقال فلان" محمولٌ على سماعه منه واتصاله إذا لم يكن مدلساً وكان قد لقيه، وهذا من ذلك. وإنما المعلق ما أسقط البخاري منه شيخه أو أكثر بأن يقول في كل هذا الحديث: وقال عوف، أو قال محمد بن سيرين، وأبو هريرة، والله أعلم".

٢ـ إن وقع المعلق في كتاب التزمت صحته كالبخاري(١)

(١) واختار الحافظ أنه قد يكون مقبولا وقد يكون مردودا, ولذا قسم الحافظ في النكت (1/ 325, 326) المعلق من المرفوعات في صحيح البخاري إلى قسمين:

1- ما يوجد موصولا في موضع آخر من كتابه فهذا لا إشكال فيه. كقول البخاري:"باب إشعار البدن. وقال عروة، عن المسور رضي الله عنه: قلد النبي صلى الله عليه وسلم الهدي وأشعره وأحرم بالعمرة. قال الحافظ:"(قوله باب إشعار البدن)ذكر فيه حديث عروة عن المسور معلقا, وقد تقدم **موصولا** قبل باب.

2- ما لا يوجد فيه إلا معلقا, وهو على صورتين:

الأولى: ما يورد بصيغة الجزم فحكمه أنه صحيح إلى من علقه عنه لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجاله,وقد قسمه ثلاثة أقسام: الأول:ما يلتحق بشرطه. مثاله: قول البخاري في كتاب الصلاة: وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: ((كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر مسير, ويجمع بين المغرب والعشاء)). قال الحافظ: وهو حديث صحيح على **شرط البخاري**، فقد رويناه من طريق أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان هكذا. وأحمد وأبوه ومن فوقهما قد أخرج لهم البخاري في صحيحه محتجا بهم.

الثاني:ما يتقاعد عن شرطه فقد يكون صحيحا أو حسنا.مثاله: قوله في الطهارة: وقالت عائشة رضي الله عنها: "كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يذكر الله تعالى على كل أحيانه. قال الحافظ: وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق خالد بن سلمة عن عبد الله البهي عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها, واستغربه الترمذي. وخالد تكلم فيه بعض الأئمة **وليس هو من شرط البخاري**, وقد تفرد بهذا الحديث. والله أعلم.

الثالث:ما يكون ضعيفا من جهة الانقطاع خاصة. مثاله: قوله في كتاب الزكاة وقال طاووس: قال معاذ يعني ابن جبل رضي الله عنه لأهل اليمن: (ائتوني بعرض ثياب..) قال الحافظ: والإسناد صحيح إلى طاووس، قد رويناه في كتاب الخراج ليحيى بن آدم عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وإبراهيم بن ميسرة عن طاووس. لكنه مقطع؛ لأن طاووسا لم يسمع من معاذ ـــ رضي الله عنه - والله سبحانه وتعالى أعلم ــ .

الثانية: ما يورد بصيغة التمريض, فلا يستفاد منه الصحة إلى من علقه عنه, وقسمه ثلاثة أقسام:

الأول:ما يلتحق بشرطه وهو في مواضع يسيرة. مثاله: :" كقوله في الطب: "ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقى بفاتحة الكتاب"قال الحافظ: فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن نفرًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بحي فيهم لديغ, فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبروه بذلك: ((إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله)) , فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به؛ إذ ليس في الموصول أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الرقية بفاتحة الكتاب؛ إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم, فاستفيد ذلك من تقريره.

الثاني:ما يتقاعد عن شرطه لكنه قد يكون صحيحا أو حسنا. مثال الصحيح: قوله في الصلاة: "ويذكر عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه قال: "قرأ النبي - صلى الله عليه وسلم - المؤمنون في

س١٠٠- إذا قال المصنِّف جميع من أحذفه ثقات ثم حذف راويا فهل يقبل حديثه أم لا ؟ مع ذكر اختيار الحافظ والتعليل ؟

جـ: لا يقبل على الأصح وهو قول الجمهور واختاره الحافظ: لأن الراوي المحذوف قد يكون ثقة عند المصنف وهو ضعيف عند غيره .

س١٠١- ما رأي ابن الصلاح في الحديث المعلق في صحيح البخاري ؟

جـ: فيه تفصيل : ما أتي فيه بصيغة الجزم فهو مقبول ، وما أتي فيه بصيغة

صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون عليهما السلام أو ذكر عيسى عليه السلام أخذته سُعْلة فركع". قال الحافظ:وهو حديث صحيح رواه مسلم من طريق محمد بن عباد بن جعفر عن أبي سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو القاري وعبد الله بن المسيب ثلاثتهم عن عبد الله بن السائب رضي الله تعالى عنه – به. وأما ما كان إسناده حسنا **فمثاله :**"قوله في الزكاة: "ويذكر عن سالم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفرق)). قال الحافظ: وهذا الحديث وصله هكذا سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه في حديث طويل في الزكاة, وقد قدمنا أن رواية سفيان بن حسين عن الزهري ليست على شرط الصحيح؛ لأنه ضعيف فيه, وإن كان كل منهما ثقة,لكن له شاهد من حديث أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وغيره فاعتضد به حديث سفيان بن حسين وصار حسنا.

الثالث:ما هو ضعيف إما منجبر بأمر آخر أو لا ينجبر.أما التعليق الذي يكون إسناده ضعيفا فردا لكنه انجبر بأمر آخر فمثاله قوله في الوصايا: "ويذكر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى بالدين قبل الوصية". قال الحافظ: وهذا الحديث رواه الترمذي وغيره من رواية أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي - رضي الله تعالى عنه - والحارث ضعيف جدا ,وقد استغربه الترمذي ثم حكى إجماع أهل العلم على القول بذلك فاعتضد الحديث بالإجماع - والله أعلم.

وأما التعليق الذي لا يرتقي عن درجة الضعيف ولم ينجبر بأمر آخر، وعقبه البخاري بالتضعيف فمثاله: قوله في الصلاة:"ويذكر عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - رفعه "لا يتطوع الإمام في مكانه, ولم يصح". قال الحافظ: وكأنه أشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - نحوه. وليث بن أبي سليم ضعيف, وقد تفرد به وشيخ شيخه لا يعرف .

التمريض فهو مردود .

س١٠٢- عرف المرسل[1] ؟

جـ: ما سقط من آخره من بعد التابعي أو هو مارفعه التابعي إلى النبي ﷺ.

س١٠٣- لماذا ذكر المرسل من قسم الحديث المردود ؟ بين ذلك ؟

جـ: للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون تابعيا فإن كان تابعيا يحتمل أن يكون ضعيفا .

ويحتمل أن يكون ثقة . فإن كان ثقة يحتمل أن يكون حمل عن صحابي ويحتمل أن يكون حمل من تابعي آخر ، فإن كان تابعيا عاد الاحتمال السابق ، أما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له ، وأما بالاستقراء فإلى ستة أو[2] سبعة ، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض.

س١٠٤- إذا كان التابعي لا يرسل إلا عن ثقة ، فهل حديثه مقبول إذا أرسل أو لا ؟

جـ: فيه خلاف :

(١) أطلق الحافظ المرسل على ثلاث صور: الصورة الأولى: ما رواه الصحابي عن النبي ﷺ ولم يسمعه منه. الصورة الثانية: ما سقط من آخر السند منه من بعد التابعي أو ما رفعه التابعي إلى النبي. ﷺ وهو المراد عند الإطلاق وعدم التقييد. الصورة الثالثة: المرسل الخفي.

(٢) قال الحافظ: "(أو) هنا للشك, لأن السند الذي ورد فيه سبعة أنفس اختلف في أحدهم: هل هو صحابي أو تابعي؟ فإن ثبتت صحبته كان التابعون في السند ستة وإلا فسبعة."حاشية ابن قطلوبغا(ص:80) واليواقيت والدرر (1/ 500).

١ـ ذهب الجمهور إلى التوقف لبقاء الاحتمال السابق .

٢ـ وذهب المالكيون والكوفيون إلى القبول مطلقا.

٣ـ وقال الشافعي : يقبل إذا اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الأولى مسندا أو مرسلا ليترجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الأمر .

س١٠٥- ما حكم حديث الراوي الذي يرسل عن الثقات وغيرهم ثم أرسل الحديث ؟

جـ: لا يقبل حديثه المرسل بالاتفاق .

س١٠٦- عرف المنقطع ؟

جـ: ما سقط من أثناء إسناده راو فأكثر ، بشرط عدم التوالي[١].

---

(١) سواء كان السقط حقيقيا أو حكميا بأن كان فيه مبهم من أثناء الإسناد غير صحابي,لأن المبهم كالساقط بجامع الجهالة في كل. مثال السقط الحكمي: في تخريج الحافظ لحديث كعب بن عجرة: ((أن النبي - ﷺ - قضى في بيض نعامة أصابه المحرم بقيمته))ذكر الحافظ طرقه في التلخيص (2/ 522,521),ومنها قوله: "ورواه أبو داود والدارقطني، والبيهقي من رواية ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أبي الزناد، عن رجل، عن عائشة.........وفيه رجل لم يسم فهو **في حكم المنقطع**". فقد وصف الحافظ الحديث بأنه "في حكم المنقطع" لوجود راو مبهم لم يسم في أثناء الإسناد, لأن المبهم في حكم الساقط بجامع الجهالة في كل. فإن كان المبهم صحابيا **لم يوصف بأنه منقطع**, لأن الصحابة كلهم عدول لاتضر جهالتهم.**مثال ذلك**: في تخريج الأحاديث الواردة في النهي عن الذكر والكلام على الخلاء ذكر الحافظ في نتائج الأفكار (1/ 211) منها بإسناده إلى ابن المنكدر، عن رجل، عن حنظلة بن الراهب أن رجلاً سلم على النبي ﷺ، وهو يبول، فلم يرد عليه,فتمسح ثم قال: ((إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني لم أكن متوضئاً)) ثم قال الحافظ: "وحنظلة بن الراهب استشهد في حياة النبي ﷺ بأحد، وهو المعروف بغسيل الملائكة، وأبوه أبو عامر صاحب مسجد الضرار **فإن كان الرجل المبهم صحابياً فالحديث صحيح، وإن كان تابعياً فالحديث منقطع**". فوصف الحافظ حديث التابعي المبهم بأنه منقطع, بخلاف الصحابي المبهم فوصفه بأنه صحيح.

س١٠٧- كيف يعرف السقط الواضح (الظاهر) ؟

جـ: يعرف بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه بكونه لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمعا وليست له منه إجازة ولا وجادة.

س١٠٨- عرف التدليس لغة واصطلاحا ؟.

جـ: التدليس لغة : مأخوذة من الدلس وهو اختلاط الظلام بالنور وسمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء. اصطلاحا : رواية الراوي عمن لقيه شيئا لم يسمعه منه بصيغة محتملة للسماع ، كعن ، وقال[١].

---

(١) هذا تعريف لأحد نوعي التدليس وهو أشهرها, وهو تدليس الإسناد. وذكر الحافظ له في النكت(617,616/2) وتعريف أهل التقديس(ص:69,68). ثلاثة فروع: **الفرع الأول:** التسوية لكنه جعلها أعم من أن تكون من مدلس فقال في التسوية : "أن يجيء الراوي - ليشمل المدلس وغيره - إلى حديث قد سمعه من شيخ, وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة بصيغة محتملة، فيصير الإسناد عاليا وهو في الحقيقة نازل. **الفرع الثاني:** تدليس العطف, وعرفه بقوله : "أن يروي عن الشيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه, ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر فيصرح عن الأول بالسماع, ويعطف الثاني عليه فيوهم أنه حدث عنه بالسماع - أيضا - وإنما حدث بالسماع عن الأول ثم نوى القطع فقال: وفلان أي وحَدَّثَ فلان. **الفرع الثالث:** تدليس القطع وهو نوعان: الأول: أن يذكر الراوي صيغة التحمل, ثم يسكت وينوي قطع الكلام, ويسقط شيخه الذي سمع منه ذلك الحديث, ثم يذكر اسم شيخ لم يسمع منه ذلك الحديث. والثاني: أن يحذف الصيغة ويقتصر على اسم الشيخ.

النوع الثاني من التدليس :هو تدليس الشيوخ وهو: أن يروي عن شيخ فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف أو بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به. ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد، كما إذا قال المصري: "حدثني فلان: "بزقاق حلب" وأراد موضعا بالقاهرة. النكت(615/2, 651).

س١٠٩- ما حكم رواية المدلس مع بيان اختيار الحافظ ؟

جـ: فيه خلاف. وقال الحافظ: إن كان المدلس عدلا لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح (١).

س١١٠- عرف المرسل الخفي ؟ وماحكم رواية من يرسل إرسالا خفيا؟

جـ: هو رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه بصيغة محتملة للسماع ،كعن وقال . وحكم رواية من يرسل إرسالا خفيا كحكم رواية المدلس إن كان عدلا لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح(٢).

---

(١) هذا في تدليس الإسناد, وظاهر عبارته أنه لا يقبل حديثه ولو دلس مرة, أو كان ممن يدلس عن الثقات, أو كان حديثه في الصحيحين إلا بشرط التحديث, و أنه يقبل إذا صرح بالسماع ولو كان يدلس الصيغة, إلا أن هذا العموم قد استثنى منه الحافظ في مواضع من كتبه عدة استثناءات, منها: **الاستثناء الأول:** أن يكون الراوي ممن يدلس الصيغة , كما يقول: حدثنا وينوي حدث قومنا. فلو كان مكثرا منه رد حديثه. النكت (2/ 625), وانظر تعريف أهل التقديس(69). **الاستثناء الثاني:** أن يكون المدلس نادر التدليس جدا, أو قليل التدليس في جنب ماروى, أولا يدلس إلا عن ثقة. انظر تعريف أهل التقديس,(ص:62). **الاستثناء الثالث:**ألا يكون المدلس أتى بالصيغة الموهمة في أحاديث الصحيحين التي سيقت للاحتجاج لا المتابعات. النكت(315/1). أما حكم الراوي الذي يدلس تدليس الشيوخ فلم يصرح الحافظ بحكم حديثه لكن يفهم من مجموع كلامه أنه إنما يرد خبره إن كان من دلسه غير ثقة عند الناس وأراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره لا لتوعير الطريق في معرفته, وما سوى ذلك فلا يرد لوجود المدلِّس إنما لأمور أخرى كجهالة المدلَّس.انظر النكت(626/2, 628).

(٢) وظاهر عبارة الحافظ أنه يجب التصريح بالتحديث ممن ثبت عنه الإرسال الخفي إذا كان عدلا في كل حديث كما سبق في المدلس إلا أن هذا غير مراد لأن الحافظ صرح

س١١١- ما الفرق بين التدليس والمرسل الخفي عند الحافظ ؟

جـ: التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه . وأما المرسل فيختص بمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه [١] .

بالاكتفاء بالتصريح ولو مرة واحدة فقال في النزهة (ص:158, 159). "وعنعنة المعاصر محمولة على السماع...إلا المدلس فإنها ليست محمولة على السماع.وقيل: يشترط في حمل عنعنة المعاصر على السماع ثبوت لقائهما، أي: الشيخ والراوي عنه، **ولو مرة واحدة؛ ليحصل الأمن من باقي معنعنه عن كونه من المرسل الخفي، وهو المختار**، تبعا لعلي بن المديني، والبخاري، وغيرهما من النقاد", فشرط الحافظ للأمن من احتمال الإرسال الخفي في الحديث المعنعن ثبوت لقاء الشيخ والراوي عنه ولو مرة واحدة ليحصل الأمن في باقي الأحاديث التي عنعنها أن تكون من المرسل الخفي, فدل على أن ثبوت لقاء الشيخ والراوي عنه ولو مرة واحدة يحصل به الأمن من المرسل الخفي.

(١) لكن هذا التفريق عند الحافظ من باب الأَوْلى لا تخطئة لقول من سمى المرسل الخفي تدليسا, ولذا قال في تعريف أهل التقديس(69): "وإذا روى عمن عاصره ولم يثبت لقيه له شيئا بصيغة محتملة فهو الإرسال الخفي, ومنهم من ألحقه بالتدليس, والأولى التفرقة لتتميز الأنواع". فقوله: "والأولى التفرقة لتتميز الأنواع" يدل على أن القضية قضية أولوية لا قضية فاصلة بين خطإ وصواب, يؤكد قوله في النكت (2/ 623): "والذي **يظهر** من تصرفات **الحذاق** منهم_أي من أهل الحديث- أن التدليس مختص باللقي". فقوله:"والذي يظهر تصرفات الحذاق" يدل على أنه الأولى, وعلى عدم تخطئة القول الآخر. يؤكد ذلك التطبيق التالي ففي الفتح (1/ 308, 309) في شرح ما رواه البخاري من طريق عبدان، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، قال: ((رأيت النبي ﷺ يمسح على عمامته وخفيه)) وتابعه معمر، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عمرو قال: رأيت النبي ﷺ . ذكر الحافظ قول من قال بأن ذكر العمامة في هذا الحديث خطأ, وأن متابعة معمر للأوزاعي فمرسلة لأن أبا سلمة لم يسمع من عمرو فقال الحافظ:"قلت: سماع أبي سلمة من عمرو **ممكن**؛ فإنه مات بالمدينة سنة ستين, وأبو سلمة مدني ولم يوصف **بتدليس**, وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو". فقد جعل الحافظ سماع أبي سلمة من عمرو ممكنا لأنه عاصره, ثم قال: "ولم يوصف بالتدليس", والأصل أن يقال: ولم يوصف بالإرسال الخفي . لأن من عاصر من روى عنه ولم يثبت سماعه منه لا يوصف بأنه مدلِّس على الأَوْلى عند الحافظ . كما سبق في التنظير فهذا يدل على أن الحافظ قد يصف بقلةٍ رواية من عاصر من روى عنه ولم يثبت سماعه منه بأنها تدليس لكن الغالب أن يصفها بالإرسال. -والله أعلم-.

س١١٢- ما الدليل على التفريق بين التدليس والمرسل الخفي ؟

جـ: الدليل الأول : إجماع أهل العلم على أن رواية المخضرمين عن النبي ﷺ من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس ، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين ، لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعا ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا .

الدليل الثاني : اشتراط اللقاء في التدليس هو المنقول عن الإمام الشافعي وعن أبي بكر البزار وكلام الخطيب يقتضيه .

س١١٣- كيف يعرف عدم ملاقاة الراوي من شيخه ؟

جـ: ١- بإخباره عن نفسه بذلك ٢ - بجزم إمام مطلع .

س١١٤- هل يكفي في إثبات عدم اللقاء أن يقع في بعض الطرق زيادة راو أو أكثر ؟ ولماذا ؟

جـ: لا يكفي لاحتمال أن يكون من المزيد في متصل الأسانيد .

س١١٥- عرف المزيد في متصل الأسانيد ؟

جـ: الحديث الذي وقعت فيه زيادة راو في أثناء الإسناد.

س١١٦- اذكر كتابين في التدليس والإرسال الخفي ؟

جـ: ١- التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب .

٢- المزيد في متصل الأسانيد للخطيب .

س ١١٧- ما أسباب الطعن في الراوي ؟ ورتّبها ترتيباً تنازلياً الأشد فالأشد ؟

جـ: أسباب الطعن في الراوي هي :-

١-كذب الراوي .   ٢- تهمته بالكذب .   ٣- فحش غلطه .

٤- غفلته .   ٥- فسقه .   ٦- وهمه .

٧- مخالفته .   ٨- جهالته .   ٩- بدعته .   ١٠- سوء حفظه .

قال بعضهم ناظماً لأسباب الطعن في الراوي مرتبة على الأشد فالأشد :

أَسبَابُ طعْنٍ في الرّواةِ عَشَرَة   فَهاكَهَا مَنْظُومَة مُسَطَّرَة

فَكَذِبٌ وَمَا بِهِ يُتَّهَمُ   وَغَلَطٌ مُسْتَفْحَشٌ مُذَمَّمُ

وغفْلَةٌ وفِسْقُهُ ثُمَّ الوَهَمْ   وَخُلْفُهُ جَهَالَةٌ بِها يُذَمْ

وبِدْعَةٌ وسُوءُ حِفْظٍ لازِمُ   أو طَارِئٌ مُغَيِّرٌ وكَالِمُ

س ١١٨- اذكرِ الخمسة المتعلقة بالعدالة والخمسة المتعلقة بالضبط ؟

جـ: الخمسة المتعلقة بالعدالة :-

١- الكذب   ٢-التهمة بالكذب   ٣- الفسق

٤- الجهالة   ٥- البدعة .

الخمسة المتعلقة بالضبط :-

١- فحش الغلط ٢- الغفلة ٣- الوهم ٤- المخالفة

٥- سوء الحفظ.

ونظمها بعضهم بهذا التقسيم فقال: الكِذب والتهمة والجهالة_ والفسق والبدعة للعدالة . وهْمٌ وخُلْفٌ غفلة للضبط- وسوء حفظه وفُحش الغَلَط .

س ١١٩- كيف يعرف المتهم بالكذب ؟

جـ: من طريقين :- أن يروي حديثا لا يُروى إلا من جهته ويكون مخالفاً لقواعد الشريعة العامّة(١).

---

(١) قلت: سيأتي قريبا أن الموضوع يعرف بكونه مناقضاً لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل. وهذا يشعر بأن مخالفة الحديث للقواعد من علامات الوضع لا التهمة بالوضع. وقد أجاب صاحب لقط الدرر(ص:80) بقوله: (ويكون مخالفا للقواعد المعلومة): " قوله:(ويكون)أي ذلك الحديث مخالفا للقواعد المعلومة أي بأن يخالف من هو أوثق منه, وليس المراد بالقواعد قواعد الشريعة كما قال ملا علي قاري,....فالمراد بالقواعد شأن الرواة وعادتهم بأن خالف من هو أوثق منه". قلت: وهذا تأويل بعيد لكلام الحافظ بل يعرف الواضع والمتهم بالوضع بأن يروي حديثا مخالفا للقواعد المعلومة كأن يكون مناقضا لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي...... يؤكد ذلك تطبيقات الحافظ حيث أطلق الكذب على الراوي المتروك المتهم بالكذب. فقد نقل المناوي في اليواقيت والدرر(62/2) عن الحافظ أنهمثَّل للمتروك: بحديث صدقة الدقيقي عن فرقد عن مرة عن أبي بكر، وحديث عمرو بن شَمِر عن جابر الجعفي عن الحارث عن علي. والسدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

٢- أن يُعْرَفَ بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي .

س ١٢٠- ما العلاقة بين الكذب والفسق ؟

جـ: بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل كذب فسق لا عكس .

س ١٢١- عرف البدعة ؟

جـ: هي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ لا بمعاندة بل بنوع شبهة(١) .

س ١٢٢- عرف الموضوع ؟

جـ: هو الحديث الذي فيه راوٍ طعِنَ فيه بالكذب في الحديث النبوي أو قامت قرينة في الحديث تدل على وضعه.

س ١٢٣- هل الحكم على الحديث بالوضع مقطوعٌ به ؟ مع ذكر السبب؟

ثم قال الحافظ: "هذه سلسلة الكذب لا الذهب". فقد مثل الحافظ للمتروك بأسانيد فيها رواة موصوفون بالكذب, مما يدل على أن الحديث المتروك يصدق على الحديث الذي فيه رواة طعنوا بالكذب في الحديث النبوي , يؤكد ذلك أن الحافظ قال في محمد بن السائب الكلبي في الفتح(13//359): متروك الحديث. وقال في التلخيص(224/1):" متروك الحديث؛ بل كذاب.

(١) وباختصار هي ما أُحدِثَ في الدِّين بغير دليل .

جـ: لا ، إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع إذ قد يصدق الكذوب لكن قد تقوم بالحديث قرائن يقطع فيها بوضع الحديث.

س ١٢٤- كيف يُعرف الحديث الموضوع ؟

جـ: بثلاثة أمور :- ١- بإقرار واضعه. ٢- ما يؤخذ من حال الراوي.

٣- ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضاً لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل (١).

س ١٢٥- هل يُقطع بوضع الحديث عند إقرار الراوي بوضعه ؟

جـ: لا ، لاحتمال كذبه في الإقرار .

س ١٢٦- ما أصول الأحاديث الموضوعة ؟

جـ: ١- ما يخترعه الواضع .

٢- ما يأخذه من كلام غيره كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الإسرائيليات .

٣- أن يأخذ حديثاً ضعيفاً السند فيُرَكِّب له سنداً صحيحاً ليرُوج .

(١) هذا يدل على أن الموضوع قد يعرف عن طريق المتن لكن الحافظ في النكت(454/1) قال: "ليست هذه وظيفة المحدث". ويمكن أن يحمل كلامه على أنه أراد ليست وظيفة المحدث المتأخر دون المتقدمين من الأئمة النقاد لأنه كان يناقش ابن الجوزي وهو من المتأخرين في حكمه على حديث بالوضع عن طريق المتن.والله أعلم.

س ١٢٧ – ما الحامل على وضع الحديث ؟

جـ: خمسة أسباب :-

١ – عدم الدِّين .　　　٢ – غلبة الجهل .　　　٣- فرط العصبية .

٤ – إتباع هوى بعض الرؤساء .　　　٥ – الإغراب لقصد الشهرة .

س ١٢٨ – ما حكم الوضع في الحديث ؟ ومن أباحه من أهل البدع ؟

جـ: حرام بإجماع من يُعتدُّ به ، ثم اختلفوا في كفره فالجمهور يعدونه من الكبائر وبالغ أبو محمد الجويني فقال بكفره. وأباح الكذب في الترغيب والترهيب بعض الكرامية ، وبعض المتصوفة .

س ١٢٩ – هل تجوز رواية الحديث الموضوع دون بيانه ؟

جـ: لا تجوز لقوله ﷺ: (من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبَينِ) أخرجه مسلم .

س ١٣٠ – عرف الحديث المتروك ؟

جـ:الحديث المتروك(١) .

(١) لم أقف على مثال واحد يصف فيه الحافظ حديثا بأنه متروك, وإنما يصف الراوي بأنه متروك أو متروك الحديث, لكن يمكن أن يقال:إن (متروك الحديث) من إضافة الصفة إلى الموصوف, فمتروك الحديث بمعنى حديثه متروك, فيكون وصفا لحديث الراوي. مثاله:في حديث عبد الله بن مسعود الذي أخرجه البيهقي من رواية الأعمش عن شقيق عنه مرفوعا، ولفظه: ((إذا تطهر أحدكم فليذكر اسم الله، فإنه يطهر جسده كله، وإن لم يذكر أحدكم اسم الله، فإنه لا يطهر إلا ما مر عليه الماء)). قال الحافظ في نتائج الأفكار (234/1):تفرد به يحيى بن هاشم الكوفي، عن الأعمش، وهو **متروك الحديث**، متفق على ضعفه.

هو الحديث الذي فيه راوٍ طُعِنَ فيه بالتهمة بالكذب [١].

س ١٣١- عرف الحديث المنكر على رأي من لا يشترط فيه المخالفة ؟

---

(١) هذا التعريف للمتروك هو تعريف ببعض صور المتروك, وسبق قريبا أنه يطلق على الحديث الموضوع, وقد يطلق أيضا على ما فيه راو طعن في ضبطه لكونه غلب عليه مخالفته لأهل الحفظ والرضا ويصدق على حديثه وصف المنكر, ويدل على ذلك قول الحافظ بعد نقل كلام الإمام مسلم في مقدمته في علامة المنكر قال الإمام مسلم:"وعلامة المنكر في حديث المحدث .إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله. قال الحافظ معلقا عليه:" قلت: فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون.فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة. وهذا هو المختار - والله أعلم –. النكت (2/ 675). فقد اختار الحافظ أن الراواي المتروك قد يكون سبب ترك حديثه راجعا لضبطه لا لعدالته, وذلك إذا غلب على الراوي مخالفته لأهل الحفظ والرضا. ويمكن أن يؤخذ كون كثير الغلط وكذا كثير الغفلة من نوع الحديث المتروك عند الحافظ أن الحافظ نقل كلام تقي الدين ابن تيمية في تعريف الحديث المتروك في قوله: " والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح، ثم **قد يكون متروكا وهو أن يكون راويه متهماً أو كثير الغلط**.." النكت (1/ 385).فقد عرَّف ابن تيمية الحديث المتروك بأنه:ما كان راويه متهما أو كثير الغلط. ولم يتعقبه الحافظ بشيء,فدل على تقريره له-والله أعلم-. ويمكن أن يتلمس هذا المعنى من قوله في النزهة: "والقسم الثاني من أقسام المردود: -وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب- هو **المتروك. والثالث**: المنكر -على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة- وكذا **الرابع، والخامس**، فمن فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، فحديثه منكر" النزهة (ص: 113). فقوله: "والثالث" يحتمل أنه أراد: وكذا الثالث وهو من فحش غلطه, أي أنه يسمى حديثه متروكا "وكذا الرابع" وهو من كثرت غفلته, والخامس" وهو من ظهر فسقه يسمى حديثه متروكا. ثم ذكر قولاً آخرَ فيه بقوله: "المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة". ويؤكده أيضا كلامُ السيوطي في تعريف المتروك في التدريب (1/ 280) حيث قال:"فالحديث الذي لا مخالفة فيه، وراويه متهم بالكذب، بأن لا يروى إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك. وهو نوع مستقل ذكره شيخ الإسلام". فظاهر عبارة السيوطي أن تعريف المتروك منقول عن شيخ الإسلام يعني به الحافظ ابن حجر, فقد يكون فهمه السيوطي من كلام الحافظ في النزهة أو نقله من موضع آخر نص فيه الحافظ على هذا التعريف, وهذا التعريف يدل على أن المتروك يندرج تحته ما كان راويه متهما بالكذب، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة.

جـ: ما فيه راوٍ فحُشَ غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه[1].

س ١٣٢- عرف المُعلّ ؟

جـ: هو الحديث الذي فيه وهمٌ اطُّلِعَ عليه بالقرائن وجمعِ الطرق.

وسبق تعريفه في شروط الحديث الصحيح بأنه ما فيه علة خفية قادحة[2].

س ١٣٣- من الذي يستطيع معرفة الحديث المُعلّ ؟

جـ: من رزقه الله :- ١- فهماً ثاقباً . ٢- وحفظاً واسعاً .

٣- ومعرفةً تامّةً بمراتب الراوة . ٤- وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون.

---

(١) فإن قيل: ما مسمى الحديث الذي فيه راوٍ فحُشَ غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه عند الحافظ؟ فالجواب: قد سبق قريبا أنه من نوع المتروك.

(٢) فشرط الحافظ في المعلل شرطين : **الشرط الأول:** أن تكون فيه علة قادحة. **الشرط الثاني:**أن تكون العلة خفية بأن يُطَّلع عليها بالقرائن وجمع الطرق. لكن الحافظ فَرَّق بين العلة وبين المعلولِ من حيث هو اسم لنوع من أنواع علوم الحديث, فجعل العلة أعم من أن تكون قادحةً أو لا, خفيةً أو لا, بخلاف المعلول فلا بد أن تكون علته خفية قادحة فقال: "اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولا اصطلاحا؛ إذ المعلول ما علته خفية قادحة، والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة؛ ولهذا قال الحاكم: (إنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل)".النكت(771/2). هذا هو الأكثر من صنع الحافظ, وقد يطلق الحافظ المعلول على مافيه علة ظاهرة. **مثال ذلك:** قوله عند ذكر الخلاف في حكم اتخاذ ضبة الفضة, وذَكَر من أدلة من منع قوله: "وأما الحديث الذي أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق زكريا بن إبراهيم ابن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابنِ عمر بنحو حديث أم سلمة, وزاد فيه:((أو في إناء فيه شيءٌ من ذلك)) فإنه معلولٌ بجهالة حال إبراهيم بن عبد الله بن مطيع وولده" الفتح (10/ 101). فقد وصف الحديث بأنه معلول لجهالة إبراهيم بن عبد الله بن مطيع وولده مع أن جهالة الراوي من العلل الظاهرة.

س ١٣٤ – اذكر خمسة من علماء العلل ؟

جـ: ١– علي بن المديني .　　٢– أحمد بن حنبل .　　٣– البخاري .

٤– أبو زرعة الرازي .　٥– الدارقطني .

س ١٣٥– اذكر أنواع الحديث التي تندرج تحت المخالفة ؟

جـ: ستة أنواع :–　١– المدرج .　٢–المقلوب .

٣–المزيد في متصل الأسانيد .　　٤– المضطرب .

٥– المصحَّف .　　٦– المحرَّف

س ١٣٦ – عرف مدرج الإسناد ؟

جـ: هو الحديث الذي وقع فيه تغيير سياق الإسناد .

س ١٣٧ – اذكر أقسام مدرج الإسناد ؟

جـ: له أربعة أقسام :–

أن يرويَ جماعةٌ الحديث بأسانيد مختلفة ، فيرويه عنهم راوٍ فيَجمع الكل على إسنادٍ واحدٍ مِنْ تلك الأسانيد ولا يُبَيِّن الاختلاف (١).

(١) قال الحافظ في النكت(833/2): **"مثاله:** ما رواه عثمانُ بنُ عمر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي وعبد الله بن حَلَّام عن عبد الله بن مسعود قال: ((خرج رسول الله - ﷺ - من بيت سودة رضي الله عنها فإذا امرأة على الطريق قد تشوفت ترجو أن يتزوجها رسول الله - ﷺ -....)) الحديث.

١ – أن يكونَ المتنُ عند راوٍ إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسنادٍ آخَرَ ، فيرويه راوٍ عنه تامّاً بالإسناد الأول. ومنه أن يسمعَ الحديثَ مِن شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه عن شيخه بواسطة ، فيرويه راوٍ عنه تماماً بحذْفِ الواسطة [(١)].

وفيه: ((إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه، فليأت أهله فإن معها مثل الذي معها)). فظاهر هذا السياق يوهم أن أبا إسحاق رواه عن أبي عبد الرحمن وعبد الله بن حلام جميعا عن عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه. وليس كذلك، وإنما رواه أبو إسحاق، عن أبي عبد الرحمن عن النبي - ﷺ- مرسلاً, وعن أبي إسحاق عن عبد الله بن حلام، عن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه – متصلاً. بيَّنه عبيد الله بن موسى, وقبيصة, ومعاوية بن هشام . عن الثوري مفصلا" . فأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن حلام شيخان لأبي إسحاق السبيعي رويا حديثا, واختلفا في وصله وإرساله, فرواه أبو عبد الرحمن السلمي مرسلا, ورواه عبد الله بن حلام متصلا عن ابن مسعود,فجاء تلميذهما أبو إسحاق السبيعي فروى عنهما معا الحديث متصلا عن ابن مسعود, فأخطأ أبو إسحاق فيه؛ لأنه إنما رواه عن أبي عبد الرحمن السلمي مرسلا دون ذكر ابن مسعود, ورواه عن عبد الله بن حلام عن ابن مسعود متصلا كما بيَّن ذلك غيرُ واحد.

(١) **مثال ذلك**: حديث إسماعيل بن جعفر، عن حميد عن أنس - رضي الله تعالى عنه - في قصة العرنيين وأن النبي - ﷺ - قال لهم: ((لو خرجتم إلى إبلنا فشربتم من ألبانها وأبوالها)). ولفظة: ((وأبوالها)) إنما سمعها حميد من قتادة عن أنس - رضي الله تعالى عنه -. بيَّنه يزيدُ بن هارون, ومحمد بن أبي عدي, ومروان بن معاوية, وآخرون كلُّهم يقول فيه عن حميد عن قتادة عن أنس ((فشربتم من أبوالها)). فرواية إسماعيل على هذا فيها إدراج. فتلاميذ حميد: يزيدُ بن هارون ومحمد بن أبي عدي ومروان بن معاوية وآخرون يروون: ((فشربتم من ألبانها)) عن حميد عن أنس, ويروون زيادة لفظة: ((وأبوالها))عن حميد عن قتادة عن أنس, وخالفهم إسماعيل بن جعفر فرواه بزيادة لفظة:((وأبوالها)) بالإسناد الأول عن حميد عن أنس, دون ذكر قتادة, فأخطأ في إدراجه لفظة ((وأبوالها)) على إسناد حميد عن أنس لأنها مروية عن حميد عن قتادة عن أنس بذكر قتادة .

٢- أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين ، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحدِ الإسنادين .

أو يروي أحدَ الحديثين بإسناده الخاص به ، لكن يَزيدُ فيه مِن المتن الآخَرِ ما ليس في الأول [١].

٣- أن يسوقَ الإسناد فَيَعْرِض له عارض ، فيقولَ كلاماً مِنْ قِبَل نفسه فَيَظن بعضُ مَن سَمِعه أن ذلك الكلامَ هو متنُ ذلك الإسناد .

فيرويه عنه كذلك [٢].

(١) **مثاله:** رواية سعيد بن أبي مريم ، عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا. . الحديث)). فقوله: ((لا تنافسوا)) أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر، رواه مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة فيه:((لا تجسسوا ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا)). فمالك يروي متنين مختلفين: الأول: عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا..الحديث)) والثاني: عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة وفيه:((لا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا)). فجاء سعيد بن أبي مريم أحد تلاميذ مالك فروى حديث أنس ((لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا)) عن مالك بإسناده, وأدرج فيه من الحديث الآخر وهو حديث أبي هريرة لفظة: ((ولا تنافسوا)), مع أن الثقات من أصحاب مالك إنما يروون زيادة:((ولا تنافسوا)) من حديث أبي هريرة.

(٢) **مثاله**: في قصة ثابت بن موسى الزاهد مع شريك القاضي. والقصة هي أن ثابت بن موسى دخل على شَرِيكِ بنِ عبد الله القاضي والمستملي بين يديه, وشريكٌ يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ, ولم يذكر المتن فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال : ((من كَثُر صلواتُه بالليل حسُن وجهُه بالنهار)), وإنما أراد بذلك ثابتَ بنَ موسى لزهده وورعه, فظَنَّ ثابتُ بنُ موسى أنه روى الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد, فكان ثابتُ بنُ موسى يحدِّث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر.

س ١٣٨ - عرف مدرج المتن ؟

جـ: الحديث الذي وقع فيه دمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ من غير فصل.

أو هو أن يقع في المتن كلام ليس منه [1]. فتارة يكون في أوله وتارة في أثنائه وتارة في آخره.

س ١٣٩ - كيف يدرَك الإدراج ؟

جـ: بأربعة أمور :-

١- بورود رواية مفصِّلة للقدر المدرج مما أدرج فيه .

٢- بالتنصيص على ذلك من الراوي .

٣- بالتنصيص على ذلك من بعض الأئمة المطلعين .

٤- باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك .

(١) وهذا التعريف أعم من الأول لأنه شامل للمرفوع والموقوف,فيدخل فيه ما إذا أدرج متن مرفوع أو موقوف في مرفوع أو موقوف. وهذا التعريف هو الذي اختاره الحافظ في نكته, ودل عليه تطبيقاته فقال في النكت: "وأما ما **أدرج من كلام بعض التابعين أو من بعدهم في كلام الصحابة** فمنه حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - في قصة مرضه بمكة واستئذان النبي - صلى الله عليه وسلم - في الوصية، وفيه: ((لكن البائس سعد بن خولة – يرثي له رسول الله - ﷺ - أن مات بمكة)) ؛ فإن قوله: ((يرثي له..)) إلى آخره من كلام الزهري أدرج في الخبر إذ رواه عن عامر بن سعد، عن أبيه. فقد جعل الحافظ من المدرج ما أدرجه الزهري وهو تابعي على كلام سعد بن أبي وقاص وهو صحابي. فهو مثال لإدراج متن موقوف في موقوف.

س ١٤٠ – اذكر مصنفاً في المدرج ؟

جـ: (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب البغدادي .

س ١٤١ – عرف المقلوب و مثل له واذكر مصنفاً فيه ؟

جـ: هو : الحديث الذي وقع فيه تقديم أو تأخير في الإسناد أو في المتن [١]. ومثاله : في الإسناد : مرّة بن كعب ، وكعب بن مرّة.

ومثاله : في المتن : حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه ، وفيه : «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا

(١) وهذا تعريف ببعض صوره, ولذا عَرَّفه في نُكَتِه(864/2) بتعريف أعم فقال تعليقا على تعريف ابن الصلاح حيث عرفه ابن الصلاح بقوله: "هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع" فقال الحافظ: "أقول: هذا تعريف بالمثال. وحقيقته: إبدال من يُعرف بروايةٍ بغيره, فيدخل فيه إبدال راوٍ أو أكثرَ من راو حتى الإسنادِ كلِّه". فقوله: "وحقيقته: إبدال من يُعرف بروايةٍ بغيْره" هذا التعريف للمقلوب في السند عند الحافظ, ويشمل كل إبدال لراو أو رواة في السند ولو كان بغير تقديم ولا تأخير, ويكون التعريف الأول من باب التعريف بالمثال أو بأظهر صور القلب,ويؤيد ذلك أنه في كلامه على المضطرب قال:"أو كانت المخالفة بإبداله، أي: الراوي، ولا مرجحٍ لإحدى الروايتين على الأخرى، فهذا هو المضطرب..., وقد يقع الإبدال عمداً لمن يُراد اختبارُ حفظِه، امتحاناً من فاعله، **كما وقع للبخاري**، والعقيلي، وغيرهما...، فلو وقع الإبدال عمداً، لا لمصلحة، بل للإغراب، مثلاً، فهو من أقسام الموضوع، **ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب**، أو المعلل". فقوله:"كما وقع للبخاري.."هو من الأمثلة المشهورة في المقلوب, وقد ذكره الحافظ في النكت من أمثلته, وليس فيه تقديم أو تأخير, وإنما فيه إبدال إسناد متن لمتن آخر, وقال في آخر كلامه: "ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب" فجعل مطلق الإبدال غلطاً من نوع المقلوب فشمل أيَّ إبدال, سواء كان في المتن أو السند, بتقديم أو تأخير أو لا.

فيكون تعريفه الشامل عند الحافظ: هو الحديث الذي وقع فيه إبدال في سنده أو متنه.

تعلم يمينه ما تنفق شماله» فهذا مما انقلب على أحد الرواة ، وإنما هو «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» كما في صحيح البخاري .

س ١٤٢ – عرف المزيد في متصل الأسانيد ؟ وماشروطه؟

جـ: هو :الحديث الذي وقعت فيه زيادة راوٍ في أثناء الإسناد.

وله شرطان (١) :

---

(١) لكن هذين الشرطين في الحقيقة قرينتان على كون الحديث من المزيد في متصل الأسانيد, ولا يلزم في القرينة الاطراد, ودل على ذلك قول الحافظ في علامات معرفة عدم لقاء الراوي لمن روى عنه كما في النزهة(ص:105): "ويعرف عدم الملاقاة بإخباره عن نفسه بذلك، أو بجزم إمام مطلع. ولا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما؛ لاحتمال أن يكون من المزيد، **ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي**، أي: جازم؛ لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع". فقوله: "ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي" أي صورة المزيد في متصل الأسانيد الحكم فيها ليس حكماً جازما, وليس لها قاعدة مطردة إنما مرجعها القرائن. ويؤيد ذلك ماسبق في رأي الحافظ في زيادة الثقة غير المنافية, وأن قبولها يرجع إلى القرائن ولو كان الذي زادها أقل ضبطا, فقد تُقَدَّم الرواية التي فيها زيادة راو, ويكون راويها أقل ضبطا على الراواية الناقصة التي راويها أتقن ضبطا. ويؤيد ذلك أيضا تطبيقات الحافظ.

مثال ما اجتمع فيه الشرطان وجعله الحافظ من المزيد: في شرح الحافظ لما رواه البخاري قال:حدثنا الحميدي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر، قال: **سمعت** بسر بن عبيد الله، أنه سمع أبا إدريس، قال: سمعت عوف بن مالك، قال: أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك وهو في قبة من أدم, فقال: اعدد ستا بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس..)). قال الحافظ في الفتح(277/6):"في **تصريح** عبد الله بن العلاء **بالسماع** له من بسر دلالة على أن الذي وقع في رواية الطبراني من طريق دحيم عن الوليد عن عبد الله بن العلاء عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله, فزاد في الإسناد زيد بن واقد, فهو من **المزيد في متصل الأسانيد**. وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه والإسماعيلي وغيرهم من طرق ليس فيها زيدُ بنُ واقد". فقد نص الحافظ على أن رواية عبد الله بن العلاء عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله من المزيد في متصل الأسانيد, بزيادة راو وهو زيد بن واقد في رواية الطبراني, واستدل الحافظ على ذلك بدليلين هما الشرطان السابقان:

الشرط الأول: أن يكون من نقص في الإسناد أتقن ممن زاد فيه [1].

الشرط الثاني: أن يقع التصريح بالسماع في الرواية الناقصة في موضع

الأول: تصريح عبد الله بن العلاء بالسماع من بسر بن عبيد الله وهي الرواية الناقصة في رواية البخاري.

الثاني: أن من نقص الإسناد أوثق عددا, ومنهم الحميدي شيخ البخاري, ومن زاد في الإسناد أقل عددا, وهو دحيم فقط. **مثال ما اجتمع فيه الشرطان ولم يجزم الحافظ بكونه من المزيد:** في شرح الحافظ لما علَّقه البخاري بقوله: ويذكر عن سلمة بن الأكوع: أن النبيﷺ قال: ((يَزُرُّه ولو بشوكة)). وقال البخاري عقبه: "في إسناده نظرٌ". قال الحافظ في شرحه في الفتح(466,465/1):"قوله: (ويذكر عن سلمة) قد بَيَّن السببَ في ترك جزمه به بقوله: (وفي إسناده نظر). وقد وصله المصنفُ في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان , واللفظ له من طريق الدَّراوَرْدِي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال: ((قلت: يا رسول الله, إني رجل أتَصَيَّدُ, أفأصلي في القميص الواحد؟. قال: نعم. زُرَّهُ ولو بشوكة)). ورواه البخاري أيضا عن إسماعيل بن أبي أويس **عن أبيه** عن موسى ابن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الإسناد رجلا. ورواه أيضا عن مالك بن إسماعيل عن عطاف بن خالد قال: حدثنا موسى بن إبراهيم قال: حدثنا سلمة, فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة؛ **فاحتمل** أن يكون رواية أبي أويس **من المزيد في متصل الأسانيد أو يكون التصريح في رواية عطاف وهماً**. فهذا وجه النظر في إسناده. وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاف شاهدة لاتصالها. وطريق عطاف أخرجها أيضا أحمد والنسائي". فقوله: "فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الأسانيد أو يكون التصريح في رواية عطاف وهماً" يدل على احتمال الخطأ في الرواية المصرحة بالسماع, وأنه لو صرح بالسماع لم يدل ذلك جزماً على أن الرواية الزائدة من المزيد في متصل الأسانيد. هذا مع أن الرواية الناقصة جاءت من طريقين: من طريق الدراوردي ومن طريق عطاف بن خالد, فهي أقوى إسنادا,ورواتها أوثق من الرواية الزائدة التي من جاءت من طريق أبي أويس فقط. فقد تحقق في هذا المثال الشرطان المذكوران في المزيد, ومع ذلك لم يجزم الحافظ بأنه من المزيد في متصل الأسانيد.

(١) فلو كان من من نقص مساويا في الإتقان أو أقل إتقانا ممن زاد فليس من المزيد بل يصير الإسناد الزائد من زيادة الثقة المقبولة.

الزيادة [1].

س ١٤٣- عرف المضطرب ؟

جـ: الحديث الذي وقع فيه اختلاف بإبدال في سنده أو متنه ولا مرجح لإحدى الراويتين على الأخرى [2].

س ١٤٤- هل يجوز إبدال راوٍ براوٍ آخر أو مروي آخر ؟

جـ: لا يخلو ذلك من أمور :

---

(١) فإن لم يقع التصريح بالسماع كان الإسناد الزائد من زيادة الثقة المقبولة.

(٢) فإن ترجح وقوع الإبدال فهو المقلوب. فشرط الحافظ في المضطرب شرطين: الشرط الأول:وقوع اختلاف بإبدال في المتن أو الإسناد. الشرط الثاني:استواء الروايتين قوة, وعدم ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى. وزاد الحافظ شرطا ثالثا في مقدمة الفتح: وهو عدم إمكانية الجمع بين الروايات: فقال في هدي الساري(282/2): "الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربا إلا بشرطين: أحدهما: استواء وجوه الاختلاف, فمتى رُجِّح أحدُ الأقوال قُدِّم, ولا يُعَلُّ الصحيحُ بالمرجوح. ثانيهما مع الاستواء: أن يَتَعَذَّر الجمعُ على قواعد المحدثين, ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه؛ فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب, ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك. وزاد الحافظ شرطا رابعا: وهو اتحادُ مخرجِ الحديث وتقاربُ ألفاظه, واتحاد قصته إن كانت له قصة. فلو اختلف المخرجَ وتباعدت الألفاظ, أو ظهر تعدد القصة لم يعد مضطرباً بل هما حديثان. ففي تعارض الرفع والوقف, ذكر الحافظ الخلاف في أيهما يُقَدَّم ثم قال في النكت(611/2): "أما إذا كان له سندان فلا يجري فيه هذا الخلاف.., فلم يتعارض الرفع والوقف هنا لاختلاف الإسنادين". وقال أيضاً في النكت(791/2) في الاختلاف في المتن مقرِّراً ما نقله عن العلائي: "إذا اختلفت مخارج الحديث, وتباعدت ألفاظه أو كان الحديث في سياق واقعة, وظهر تعددها فالذي يَتَعَيَّنُ القولُ به أن يُجعلا حديثين مستقلين". وعليه فيكون المضطرب عند الحافظ هو: الحديث الذي وقع فيه اختلاف مع اتحاد المخرج بإبدال في المتن أو الإسناد, فلا يمكن الجمع, ولا الترجيح.

١- إما أن يقع عمداً امتحاناً فهذا جائز بشرط عدم الاستمرار عليه .

٢- أن يقع عمداً لا لمصلحة بل للإغراب مثلاً فهو من أقسام الموضوع .

٣- أن يقع غلطاً فهو من المقلوب أو المعلّ .

س ١٤٥- عرّف المصحف و المحرّف ؟

جـ: المصحف: اللفظ الذي فيه تغيير نقطِ حرفٍ أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق في سند الحديث أو متنه (١).

المحرف : اللفظ الذي وقع فيه تغيير شكل حرفٍ أو حروف مع بقاء صورة الخط السياق في سند الحديث أو متنه (٢).

---

(١) قلت: هذا التعريف للمصحف تعريف ببعض صوره أو أبرز صوره, ويدل على ذلك تطبيقات الحافظ الكثيرة. مثال إطلاقه على تغيير النقط قول الحافظ في الفتح(502/6) في حديث الأبرص الأقرع والأعمى وفيه:((وإنه أتى الأبرص في صورته وهيئته، فقال رجل مسكين تقطعت بي **الحبال** في سفري)): ولبعض رواة البخاري: ((**الجبال**)) وبالجيم والموحدة وهو **تصحيف.** وقد يطلقه على تغيير الشكل كالحَمَام والحَمَّام كما في كتابه الدراية(109/2). وقد يطلقه على مطلق التغيير سواءِ كانِ بزيادة أونقص في الحروف كيزيد وزيد كما في الفتح(5/ 120), أو تقديم أو تأخير ككُلّ ولَكَ كما في الفتح(497/2), أو إبدال حرف أوحروف مكان أخرى كنافع وخالد كما في الفتح(150/6).

(٢) قلت: هذا التعريف للمحرف تعريف ببعض صوره أو أبرز صوره, ويدل على ذلك تطبيقات الحافظ الكثيرة. مثال إطلاق الحافظ المحرف على تغيير الشكل: الحَجَّاج والحُجَّاج كما في الفتح(41/2). وقد يطلقه على مطلق التغيير سواء كان بزيادة أو نقص كسعد وسعيد كما في الفتح (13/ 93)., أو بتقديم أو تأخير كالتكبير والتبكير كما في الفتح (2/ 456), أوِ بإبدال حرف, أوحروف مكان أخرى, وقد يبعد التباس الكلمة بالأخرى: كرجلاً ويَعْلَى كما في الفتح (264/1), واعتكف وسَكَتَ كما في الفتح (2/ 102), وذلك وخير كما في الفتح (2/ 145), وحذيفة وزفر كما في الفتح (7/ 93).

س ١٤٦ - اذكر مصنفين في المصحف والمحرف ؟

جـ: ١ - (التصحيفات) للدارقطني .

٢ - (تصحيفات المحدثين) للعسكري .

س ١٤٧ - هل يجوز اختصار الحديث أو روايته بالمعنى ؟ مع ذكر الخلاف والقول الصحيح بدليله ؟ وهل الأولى إيراد الحديث بألفاظه أو التصرف فيه ؟ ولماذا ؟

جـ: الصحيح في المسألتين أنه لا يجوز إلا لعالم بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني . أما مسألة اختصار الحديث فاختلف فيها على أقوال :

الأول:الجواز مطلقا.

الثاني: المنع مطلقا.

الثالث:وهو الصحيح وعليه الأكثرون أنه لا يجوز إلا لعالم بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا في حالتين :

١ـ أن يكون المحذوف لا تعلق له بما يبقيه.

٢ـ أن يدل ما ذكره على المحذوف.

وأما مسألة الرواية بالمعنى فاختلف فيها على أقوال :

الأول:وهو الصحيح وعليه الأكثر أنه لا يجوز إلا لعالم بمدلولات

الألفاظ[1] وبما يحيل المعاني[2]، ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى. الثاني : إنما تجوز في المفردات دون المركبات.

الثالث : إنما تجوز لمن يستحضر اللفظ ؛ ليتمكن من التصرف فيه.

الرابع : إنما تجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسي لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه ، فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه ، بخلاف من كان مستحضرا للفظه. والأولى إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه محسن .

س ١٤٨ - عرف غريب الحديث ؟ واذكر فيه ثلاثة مصنفات ؟

جـ: غريب الحديث : هو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد عن الفهم لقلة استعماله .

وصنف فيه :

١- ابن الأثير واسم كتابه : (النهاية في غريب الحديث والأثر) .

٢- الزمخشري واسم كتابه : (الفائق) .

---

(١) مدلولات الألفاظ المفردة, وفيه كتب اللغة والغريب.

(٢) وفيه بيان مدلولات الجُمَل, ولها وضع علم النحو.

٣- وأبو عبيد القاسم بن سلّام واسم كتابه :(غريب الحديث) .

س١٤٩- اذكر ثلاثة مصنفات في شرح معاني الأخبار ؟

جـ:١ـ شرح معاني الآثار للطحاوي .

٢- معالم السنن للخطابي .

٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر .

س ١٥٠- ما أسباب الجهالة في الراوي ؟ واذكر في كل منها مصنفاً ؟

جـ: أسباب جهالة الراوي هي : ١-كثرة نعوت الراوي فيُذكَر بغير ما اشتُهِرَ به لغرضٍ (١) وصنفوا فيه:(الموضح لأوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي.

٢- قلة مرويات الراوي فلا يكثُر الأخذ منه (٢) و صنفوا فيه (الوحدان) للإمام المسلم وللحسن بن سفيان .

---

(١) ويندرج تحته تدليس الشيوخ.

(٢) أدرج بعض شراح النزهة تحت هذا السبب مجهول العين ومجهول الحال, وجعل بعضهم أسباب الجهالة عند الحافظ أربعة: الأول: كثرة النعوت، والثاني: الإقلال، أي عدم الرواية عنه إلا من واحد. والثالث: عدم التسمية. والرابع: أن يروي عنه اثنان فصاعدا، ولم يوثق. انظر شرح شرح نخبة الفكر للقاري (ص: 510). فالمجاهيل عند الحافظ إلى أربعة أقسام:
القسم الأول: مجهول بسبب تدليسه لذكره بغير ما اشتهر به.
القسم الثاني: المبهم. القسم الثالث: مجهول العين.
القسم الرابع: مجهول الحال.

٣- أن الراوي قد لا يسمى اختصاراً وصنفوا فيه (المبهمات) كالغوامض والمبهمات لعبد الغني الأزدي والأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي. وجعل الحافظ السببين الأخيرين تحت سبب واحد.

س ١٥١- ما المراد بالوحدان ؟

جـ: جمع واحد وهو من لم يرو عنه إلا واحد .

س ١٥٢- كيف يعرف الراوي المبهم ؟

جـ: بوروده من طريق أخرى مسمّى فيها .

س ١٥٣- ما حكم الحديث الذي فيه راوٍ مبهم لم يسمَّ ؟ مع التعليل ؟

جـ: مردود [١]، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن أُبِهمَ اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته؟!.

س ١٥٤- هل يقبل حديث الراوي إذا أبهم بلفظ التعديل مثل (حدثني الثقة) اذكر الخلاف ورأي الحافظ ابن حجر ودليله ؟

جـ: رأي الحافظ ابن حجر : أنه لا يقبل ؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره .

(١) إلا أن يكون البهم صحابيا. قال الحافظ:والجهالة بالصحابي لا تضر. الفتح (4/ 178).

وقيل : يقبل تمسكا بالظاهر ؛ إذ الجرح على خلاف الأصل

وقيل : إن كان القائل عالما أجزأه ذلك في حق من يوافقه في مذهبه.

س ١٥٥ – عرف مجهول العين ؟ وما حكم روايته عند الحافظ ؟

جـ: هو الذي سُمّيَ و انفرد راوٍ واحدٌ بالراوية عنه [١] .

والحافظ يرى أنه لا يُقبل إلا إذا وثقه إمام متأهل [٢] .

س ١٥٦ – عرف مجهول الحال ؟ وما حكم روايته اذكر الخلاف واختيار الحافظ ؟

---

(١) وقد قيل: إن شرط البخاري ألا يروي عن راو لم يرو عنه إلا واحد, فاعترض على ذلك بأن البخاري أخرج حديث المسيب بن حزن ولم يرو عن المسيب بن حزن وهو وأبوه صحابيان إلا ابنه سعيد بن المسيب. وعلى تقدير أنه شرط البخاري فهو في غير الصحابة ولذا قال الحافظ في الفتح (10/ 575): وأما الصحابة فكلهم عدول, فلا يقال في واحد منهم بعد أن ثبتت صحبته: مجهول وإن وقع ذلك في كلام بعضهم فهو مرجوح.

(٢) ليس المراد أنه يسمى مجهولا مع توثيقه بل ترتفع عنه الجهالة ويصير مقبول الرواية, فالتوثيق لا يجتمع مع الجهالة. ومن التوثيق عند الحافظ التوثيق الضمني كأن يخرج له صاحب الصحيح, قال الحافظ في دفاعِه عمن رمي بالجهالة من رواة الصحيح: "فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة, فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف, ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدَّم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم, ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاقُ اسمِ الجهالة عليه أصلا. هدي الساري (2/344).

جـ: هو الراوي الذي سُمّيَ و روى عنه اثنان [١] فصاعداً ولم يوثق [٢] والحافظ يرى التوقف في روايته إلى استبانة حاله [٣].

وقيل تقبل مطلقا ، وقال الجمهور بردها مطلقا.

س ١٥٧ – ما حكم الحديث الذي فيه راوٍ مبتدع ؟ اذكر الخلاف واختيار الحافظ ؟

جـ: ١– إذا كان الراوي بدعته مكفرة [٤] : فالجمهور يردون حديثه. وبعضهم قال : يقبل مطلقاً. وقيل : إن كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل . والذي اختاره الحافظ في هذه المسألة : أن الذي ترد روايته

---

(١) هذا هو الغالب في كلام الحافظ, وقد يطلق الحافظ مجهول الحال على من لم يرو إلا واحد وانظر مثالا في الفتح(4/ 344) في منقذ مولى سراقة قال فيه الحافظ: "مجهول الحال".ولم يرو عنه إلا واحد. وانظر ما كتبه الدكتور عبد الجواد حمام في كتابه: جهالة الرواة(1/100-105), فقد ذكر عشرة أمثلة لرواة ذكرهم الحافظ في التقريب ووصف كل واحد منهم بأنه مجهول الحال, ولم يرو عنه إلا واحد, وبين أن سبب ذلك يعود إل أمور منها: كون الراوي عن المجهول إماماً ثقة ثبتاً, أو كون المجهول أسرته مشهورة, وعريق النسب, أو لكونه رأى بعض الصحابة..

(٢) أي ولم يجرح أيضاً. وهذا القيد قد فهم من تعريف الحافظ للمجهول بأنه من لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح.

(٣) وهذا التوقف بمعنى عدم قبول حديثه, ولذا يحكم الحافظ على حديثه بالضعف لا التوقف كما قال في الفتح (1/ 246) في حديث معقل الأسدي ((نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين ببول أو بغائط)): رواه أبو داود وغيره, وهو حديث **ضعيف لأن فيه راويًا مجهول الحال.**

(٤) كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة. هدي الساري (1/ 385).

من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه .

٢- إذا قامت بالراوي بدعة مفسقة [١] : فقيل : يرد حديثه مطلقا، وقيل: يقبل مطلقا ، إلا إن اعتقد حل الكذب. واختار الحافظ أنه يقبل حديثه بشرطين : أ ـ ألا يكون داعيةً إلى بدعته [٢].

ب ـ ألا يروي ما يقوي بدعته [٣].

س ١٥٨- ما المراد بسوء الحفظ ؟ وما أقسامه ؟ وما مسمى كل قسم ؟

جـ: المراد به : من استوى جانب خطئه وجانب صوابه أو ترجح جانب خطئه .

وهو قسمان :

(١) كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ. هدي الساري (1/ 385).

(٢) وقد دافع الحافظ في هدي الساري(423/2, 469) عن جمع من الرواة الذين رموا ببعض البدع مع إخراج الشيخين لهم بأنهم لم يكونوا دعاة, منهم عكرمة مولى ابن عباس الذي رمي برأي الخوارج, والوليد بن كثير المخزومي الذي رمي برأي الإباضية. فإن كان داعية فإن الحافظ يدافع عن الشيخين بأنهما أخرجا له في المتابعات, أومقرونا بغيره, أو له أصل في أحد الصحيحين كعمران بن حطان الذي كان يرى رأي الخوارج, وعباد بن يعقوب الكوفي وكان رافضيا.

(٣) وقد دافع الحافظ في هدي الساري(421/2, 446) عن جمع من الرواة الذين رموا ببعض البدع مع إخراج الشيخين لهم بأنهم لم يرووا ما يقوي بدعتهم, منهم عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي, ومحمد بن جحادة اللذان رميا بالتشيع.

أ-أن يكون سوء الحفظ لازماً للراوي [1].

ويسمى الشاذ على رأي بعض أهل الحديث [2].

ب ـ أن بكون سوء الحفظ طارئاً على الراوي ، ويسمى المختلط.

س ١٥٩- ما أسباب سوء الحفظ الطارئ ؟

جـ: سوء الحفظ الطارئ له ثلاثة أسباب :

١- كبر السنِّ . ٢- ذهاب البصر .

٣- احتراق الكتب أو عدمها .

س ١٦٠- ما حكم حديث المختلط؟

جـ: ما حدّث به قبل الاختلاط إذا تميَّز قُبِلَ وإذا لم يتميز أو اشتبه الأمر

---

(١) وإذا أطلق سيء الحفظ فالمراد سوء الحفظ اللازم, ولذا فرق الحافظ بين سوء الحفظ وبين الاختلاط في رده على ابن حبان الذي وصف إسماعيل بن عياش بأنه لما كبر تغير حفظه فقال الحافظ: "وأما إشارته إلى أنه تغير حفظه واختلط فقد استوعبت كلام المتقدمين فيه في كتابي تهذيب التهذيب, ولم أجد عن أحد منهم أنه نسبه إلى الاختلاط, وإنما نسبوه إلى سوء الحفظ في حديثه عن غير الشاميين, كأنه كان إذا رحل إلى الحجاز أو العراق اتكل على حفظه فيخطئ في أحاديثهم. القول المسدد في الذب عن مسند أحمد (ص: 13). فحمل الحافظ نسبة سوء الحفظ إلى إسماعيل بن عياش على غير الاختلاط.

(٢) أما الشاذ عند الحافظ فسبق تعريفه. ولم أقف على اسم خاص لحديث سيء الحفظ بقسميه عند الحافظ, لكن يصفه بالضعف كما قال الفتح (13/ 143) في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى:"صدوقٌ اتفقوا على ضعف حديثه من قبل سوء حفظه".

فيه فإنه يتوقف فيه [1].

س ١٦١- ما أسباب الضعف التي يمكن أن تقوي الحديث حتى يصير حسناً لغيره ؟

جـ: ١- سوء الحفظ في الراوي. ٢- أن يكون الراوي مستورا.

٣- الإسناد المرسل . ٤- الإسناد المدلَّس .

س ١٦٢- عرّف الإسناد ؟ وعرّف المتن ؟

جـ: الإسناد : هو حكاية طريق المتن .

المتن : هو ما انتهى إليه الإسناد من الكلام .

س ١٦٣- إلى كم قسم ينقسم المتن باعتبار مَن يضاف إليه ؟

جـ: ينقسم إلى ثلاثة أقسام :-

أن يضاف إلى النبي ﷺ وهو المرفوع .

أن يضاف إلى الصحابي وهو الموقوف .

---

(١) ويعرف ذلك بالآخذين عنه فمن روى عنه قبل اختلاطه قُبِل حديثه, ومن روى عنه بعد الاختلاط رُدَّ حديثه, وإذا لم يتميز بأن روى عنه قبلِ الاختلاط وبعده ,أو اشتبه الأمر فلم يعرف هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده تُوُقِّف فيه. وقد استثنى الحافظ من هذا الحكم العام ما خرجه الشيخان من أحاديث المختلطين التي رووها بعد الاختلاط, لانتقاء الشيخين صحيح حديثهم, قال الحافظ في النكت (1/ 315, 316).: "فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط".

أن يضاف إلى التابعي وهو المقطوع .

س ١٦٤- عرّف المرفوع ؟ واذكر أقسامه ؟ مع ذكر الأمثلة ؟

جـ: المرفوع هو : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير تصريحاً أو حكماً . وأقسامه ستة :-

المرفوع من القول تصريحاً ، ومثاله : أن يقول الصحابي أو غيره : قال رسول ﷺ : كذا....

المرفوع مِن الفعل تصريحاً ، ومثاله : أن يقولَ الصحابي أو غيره : كان رسول ﷺ يفعل كذا ...

المرفوع من التقرير تصريحاً ومثاله : أن يقول الصحابي أو يقول غيره : فَعَل فلان بحضرة النبي ﷺ ولا يَذْكر إنكاره لذلك.

المرفوع مِن القول حكماً ومثاله : أن يقول الصحابي -الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات - ما لا مجال للاجتهاد فيه مثل : الإِخبار عن الأمور الماضية أو الآتية أو الإخبارِ عما يَحْصل بفعله ثوابٌ مخصوصٌ ، أو عقابٌ مخصوص .

المرفوع مِن الفعل حكماً ومثاله : أن يَفْعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه فَيُنَزَّلُ على أنَّ ذلك عنده عن النبي ﷺ كما قال الشافعي في صلاة عَلِيٍّ

في الكسوف في كلِّ ركعةٍ أكثرَ مِن ركوعين .

المرفوع مِن التقرير حكماً : أن يُخْبِرَ الصحابيُّ أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا ، فإنه يكون له حُكْم الرفع مِن جهةِ أنَّ الظاهر اطِّلاعُهُ صلى الله عليه وسلم على ذلك .

س ١٦٥ – ما شروط المرفوع من القول حكماً ؟

جـ: ثلاثة شروط :-

١ – أن يكون القائل صحابيا .

٢ –ألا يكون ذلك الصحابي قد أخذ عن الإسرائيليات .

٣– أن يكون قوله مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب .

س ١٦٦– ما الصيغ التي تستعمل كناية في موضع الصيغ الصريحة الرفع إلى النبي ﷺ ؟

جـ: قول التابعي عن الصحابي : يَرْفع الحديث ، أو يَرْويه ، أو يَنْمِيه ، أو روايةً ، أو يَبْلُغُ به ، أو رواه .

س ١٦٧– ما مراد الخطيب بقوله :(إنه اصطلاح خاص بأهل البصرة) ؟ مع التمثيل ؟

جـ: مراده أن الاقتصار على القول مع حذف القائل اصطلاح خاص بأهل البصرة كقول ابن سيرين وهو من أهل البصرة :عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال : (تقاتلون قوما .....) .

س ١٦٨- ما الصيغ المحتملة للرفع والوقف ؟ واختيار الحافظ في كل صيغة ؟مع ذكر دليله ؟

جـ: هي : قولُ الصحابي : مِن السُّنَّة كذا[١] اختار الحافظ أنها من صيغ الرفع واستدل على ذلك بأنه الأصل لما روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

في قصته مع الحجاج حين قال له : إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة قال ابن شهاب : فقلت لسالم : أفعله رسول الله ﷺ ؟ فقال : وهل يعنون بذلك إلا سنته ؟!، فنقل سالم –وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين – عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ .

قول الصحابي : أُمِرنا بكذا أو نُهِينا عن كذا ، اختار الحافظ أنها من صيغ الرفع واستدل على ذلك بأن ظاهره ينصرف إلى من له الأمر والنهي وهو الرسول . قوله : كنا نفعل كذا ، فله حكم الرفع عند الحافظ

واستدل له بأن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك . أن يَحْكم الصحابيُّ على فعلٍ مِن الأفعال بأنه طاعةٌ لله ، أو لرسوله، أو معصيةٌ ، كقولِ عمارٍ : مَن صام اليوم الذي يُشَكُّ فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ فلهذا حكم الرفع أيضا عنده واستدل له بأن الظاهر أنه مما تلقاه عن النبي .

س ١٦٩ - عرف الموقوف ؟

جـ: هو ما أضيف إلى الصحابي تصريحاً من قول أو فعل أو تقرير .

س ١٧٠ - عرف الصحابي ؟

جـ: هو من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام .

ولو تخللت ردة في الأصح .

س ١٧١ - ما المراد باللقاء في تعريف الصحابي ؟

جـ: ما هو أعم من المجالسة و المماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر وإن لم يُكالِـمْه وتدخل فيه رؤية أحدهما للآخر.

س ١٧٢ - أيهما أولى : التعبير باللقي في تعريف الصحابي أم بالرؤية مع ذكر السبب ؟

جـ: التعبير باللقي أولى من التعبير بالرؤية لأن اللقي يدخل ابن أم مكتوم وهو أعمى وصحابي بلا تردد.

س١٧٣- من لقيَ النبيَ ﷺ مؤمناً بأنه سيُبعث ولم يدرك البعثة فهل يُعدّ صحابياً ؟

جـ: توقف الحافظ في النزهة، ثم رجح أنه لا يعد صحابياً مثل: بَحيرا الراهب. كما نقله عنه تلميذه ابن قطلوبغا [١] .

س١٧٤- هل الردة تبطل صحبة من ارتد ثم رجع إلى الإسلام ؟

جـ: الأصح أنها لا تبطل لقصة الأشعث بن قيس رضي الله عنه فإنه كان ممن ارتدّ وأُتِيَ به إلى أبي بكر أسيراً فعاد للإسلام ، فقَبِلَ منه الصدّيق ذلك وزوجه أخته ، ولم يتَخَلّف أحدٌ عن ذكره في الصحابة ، ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها.

س ١٧٥- هل الصحابة على مراتب من حيث الصحبة ؟بيِّن ذلك.

جـ: نعم ، فرتبة من لازمه ﷺ وقاتل معه أو قتل تحت رايته راجحة على رتبة من لم يلازمه أو لم يحضر معه مشهداً .

س١٧٦- ما مسمى رواية الصحابي الذي لم يسمع من النبي r ويروي عنه ؟

---

(١) حاشية ابن قطلوبغا(ص:112).

جـ: مرسل الصحابة [1].

س١٧٧- كيف يعرف الصحابي ؟

جـ: بستة طرق :-

١-بالتواتر . ٢- الاستفاضة . ٣- الشهرة .

٤- بإخبار بعض الصحابة .

٥-إخبار بعض ثقات التابعين .

٦- بإخباره عن نفسه بأنه صحابي إذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان [2].

س١٧٨- عرف المقطوع ؟

جـ: ما أضيف إلى التابعي أو من بعده مِن قول أو فعل تصريحاً .

س ١٧٩- عرف التابعي ؟

---

(١) قال الحافظ:وهو مقبول بلا خلاف. ويلغز به فيقال:حديث مرسل يحتج به بالاتفاق. حاشية الكمال بن أبي شريف(ص:116) حاشية ابن قطلوبغا (ص: 113). وهذا القبول محمول على الصحابي الذي لقي النبي ﷺ مع إمكانه التحمل والسماع منه. قال الحافظ: قولهم: مراسيل الصحابة - رضي الله عنهم- مقبولة بالاتفاق إلا عند بعض من شذ، إنما يعنون بذلك من أمكنه التحمل والسماع، أما من لا يمكنه ذلك فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين الذين لم يسمعوا من النبي - ﷺ - والله أعلم -. النكت (2/ 541),وانظر الفتح(4/7).

(٢) بأن يكون معاصرا للنبي ﷺ ، وبشرط آخر وهو أن يكون ثابت العدالة. كما نص على ذلك الحافظ في الإصابة في تمييز الصحابة (1/ 131).

جـ: من لقي الصحابي ومات على الإسلام ولو تخللت ردة .

س١٨٠- عرف المخضرم ؟ وهل هو صحابي أو تابعي ؟

جـ: المخضرم :هو من أدرك الجاهلية والإسلام ولم يرَ النبي ﷺ.

وذهب الحافظ إلى اعتباره من كبار التابعين إلا أن ثبت أن النبي ﷺ ليلة الإسراء كشف له عن جميع من في الأرض فينبغي أن يعد من كان مؤمنا به في حياته وقت الإسراء في الصحابة .

س١٨١- هل يمكن أن يقال للمقطوع موقوف ؟

جـ: نعم ، لكن لابد من التقييد فنقول - مثلاً - موقوف على فلان .

س ١٨٢- ما الفرق بين المقطوع والمنقطع ؟

جـ: المنقطع وصفٌ للإسناد والمقطوع وصفٌ للمتن وقد يطلق هذا في موضع هذا وبالعكس تجوزا عن الاصطلاح .

س ١٨٣- عرف الأثر ؟

جـ: هو ما أضيف إلى الصحابي فمن دونه فيشمل الموقوف والمقطوع .

س ١٨٤- عرف المسند في قول أهل الحديث : هذا حديث مسند ،واذكر أقوال العلماء فيه ، واختيار الحافظ ؟

جـ: المسند هو : مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال ، وهذا اختيار الحافظ وهو موافق لتعريف الحاكم للمسند. وقال الخطيب في تعريفه : المسند : المتصل. ، وقال ابن عبد البر : المسند: المرفوع.

س ١٨٥ - هل حديث المدلس الذي عنعن والمعاصر الذي لم يثبت لقيه يدخل تحت المسند ؟ مع التعليل .

جـ: نعم ، لإطباق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك.

س ١٨٦ - كيف رد الحافظ على ابن عبد البر في تعريفه للمسند بالمرفوع ؟ مع التعليل.

جـ: قال الحافظ : ولا قائل به ، إذ المسند مأخوذ من السند فوصفه بوصف من أوصاف المتن فقط بعيد.

س ١٨٧ - عرف الإسناد العالي والنازل ؟

جـ: الإسناد العالي : ما قل عدد رجال الإسناد فيه بالنسبة لسند آخر يروى به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير.

الإسناد النازل : ما كثر عدد رجال الإسناد فيه بالنسبة لسند آخر يروى به ذلك الحديث بعينه بعدد قليل.

س ١٨٨ – ما أقسام الإسناد العالي ؟ مع تعريف كل قسم ؟

جـ: ينقسم الإسناد العالي قسمين : العالي علوا مطلقا ، والعالي علوا نسبيا.

١ـ فالعالي علوا مطلقا هو : ما قل عدد رجال الإسناد فيه إلى النبي ﷺ.

٢ـ والعالي علوا نسبيا : ما قل عدد رجال الإسناد فيه إلى إمام ذي صفة عليّة.

س ١٨٩ – هل يوصف الإسناد الضعيف والموضوع بالإسناد العالي ؟

جـ: أما الضعيف فيوصف بكونه عاليا بخلاف الموضوع.

س ١٩٠ – لماذا كان العلو مرغوبا فيه ؟

جـ: لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ.

س ١٩١ – متى يكون النزول أولى من العلو ؟

جـ: ١ـ إذا كان في النزول مزية ليست في العلو كأن يكون رجاله أوثق أو أحفظ أو أفقه أو الاتصال فيه أظهر .

٢ـ إذا كان طلب العلو يشغل عما هو أهم فطلب النزول أولى.

س ١٩٢- ما دليل من رجح النزول مطلقا على العلو ؟ وكيف رد الحافظ عليه ؟

جـ: دليلهم أن كثرة البحث تقتضي المشقة فيعظم الأجر.

ورد الحافظ عليهم بأن ذلك ترجيح بأمر أجنبي عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف.

س١٩٣- ما أقسام العلو النسبي ؟

جـ: ١ـ الموافقة . ٢ـ البدل . ٣ـ المساواة . ٤ـ المصافحة.

س ١٩٤- عرف كل قسم من أقسام العلو النسبي ؟ مع التمثيل .

جـ: ١ـ الموافقة : الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه.

مثاله كما قال الحافظ : روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثا ، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلا ؛

لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة ، فقد حصل لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد إليه.

٢ـ البدل : الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه.

مثاله كما قال الحافظ:كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه، من طريق أخرى

إلى القعنبي عن مالك ؛ فيكون القعنبي بدلا فيه من قتيبة .

٣ـ المساواة : استواء عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخر الإسناد مع إسناد أحد المصنفين.

مثاله كما قال الحافظ:كأن يروي النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفسا ، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ يقع بيننا وبين النبي ﷺ أحد عشر نفسا ، فنساوي النسائي من حيث العدد ، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص.

٤ـ المصافحة : استواء عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخر الإسناد مع إسناد تلميذ أحد المصنفين. مثاله: أن يروي تلميذ النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفسا ، فيقع للحافظ ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي يقع بينه وبين النبي ﷺ أحد عشر نفسا؛ فيساوي تلميذَ النسائي من حيث العدد.

مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص(١) .

س١٩٥- هل يشترط في العلو أن يقع تابعا للنزول ؟ بين اختيار الحافظ.

جـ: في المسألة خلاف ، واختيار الحافظ أنه لا يوصف الإسناد بكونه

---

(١) أي أنه لا يشترط أن يلتقي مع المصنِّف في أي راو من الإسناد.

عاليا إلا إن وقع العلو تابعا للنزول [1] .

س ١٩٦ - عرف رواية الأقران ؟

جـ: أن يتشارك الراوي ومن روى عنه في السن واللقي .

س ١٩٧ - عرف المدبَّج ؟

جـ: المدبج : أن يروي كل من القرينين عن الآخر.

س ١٩٨ - ما الفرق بين رواية الأقران وبين المدبج ؟

جـ: المدبج أخص من رواية الأقران لأن رواية الأقران تشمل رواية أحد القرينين عن قرينه ورواية كل من القرينين عن الآخر ، والمدبج يختص برواية كل من القرينين عن الآخر.

س ١٩٩ - اذكر مصنفا في رواية الأقران ومصنفا في المدبج ؟

جـ: صنف أبو الشيخ الأصفهاني كتابا في رواية الأقران اسمه (ذكر رواية الأقران) ، وصنف الدارقطني كتابا في المدبج سماه (كتاب المدبج).

س ٢٠٠ - هل تسمى رواية الشيخ عن التلميذ مدبجا ؟ مع الدليل.

جـ: لا تسمى مدبجا وذلك لدليلين :

---

(١) أي أنه لا يوصف الإسناد بأنه عالٍ إلا إن روي الحديث بعينه بإسناد آخر نازل. فإن كان الحديث ليس له إلا إسناد واحد لكونه غريبا لم يوصف بأنه عالٍ ولو كان ثلاثيا عند البخاري مثلا.

١ـ أنها من رواية الأكابر عن الأصاغر .

٢ـ أن التدبيج مأخوذ من ديباجتي الوجه وهما الخدان فيقتضي أن يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا تكون رواية الأكابر عن الأصاغر من المدبج لذلك.

س ٢٠١- عرف رواية الأكابر عن الأصاغر ؟

جـ: أن يروي الراوي عمن هو دونه في السن أو اللقي أو المقدار.

س ٢٠٢- اذكر ثلاثة أنواع تندرج تحت رواية الأكابر عن الأصاغر ؟

جـ: ١ـ رواية الآباء عن الأبناء.   ٢ـ رواية الصحابة عن التابعين.

٣ـ رواية الشيخ عن التلميذ.

س ٢٠٣- عرف رواية الأصاغر عن الأكابر ؟

جـ: أن يروي الراوي عمن هو فوقه في السن أو اللقي أو المقدار.

س ٢٠٤- اذكر ثلاثة أنواع تندرج تحت رواية الأصاغر عن الأكابر ؟

جـ: ١ـ رواية الأبناء عن الآباء .   ٢ـ رواية التابعين عن الصحابة .

٣ـ رواية التلميذ عن شيخه.

س ٢٠٥- ما فائدة معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر والعكس ؟

جـ: التمييز بين مراتب الرواة ، وتنزيل الناس منازلهم.

س ٢٠٦- اذكر مصنفا في رواية الأكابر عن الأصاغر والعكس ؟

جـ: رواية الأكابر عن الأصاغر : (رواية الآباء عن الأبناء) للخطيب.

رواية الأصاغر عن الأكابر : (الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبيﷺ).للحافظ صلاح الدين العلائي .

س ٢٠٧- اذكر أقسام رواية الراوي عن أبيه عن جده؟.مع التمثيل.

جـ: تنقسم إلى قسمين:

١ـ ما يعود الضمير في قوله : (عن جده) على الراوي ، مثاله : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، فهنا الضمير في (جده) يعود إلى بهز (الحفيد) وجده هو معاوية بن حيدة .

٢ـ ما يعود الضمير في قوله :(عن جده) على أبي الراوي ، ومثاله : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فالضمير في جده يعود إلى (شعيب) وجده هو عبد الله بن عمرو بن العاص .

س ٢٠٨- ما أكثر ما وقع من رواية الآباء بعضهم عن بعض؟

جـ: أربعة عشر أبا.

س ٢٠٩- عرف السابق واللاحق ؟

جـ: أن يشترك اثنان في الرواية عن شيخ ويتقدم موت أحدهما على الآخر تقدما شديدا.

س ٢١٠- ما أكثر ما وقف عليه من مدة الوفاة بين راويين عن شيخ ؟ مع التمثيل.

جـ: قال الحافظ : وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة ، ومثاله: الحافظ السِّلفي سمع منه أبو علي البرداني ـ أحد مشايخه ـ حديثا ورواه عنه

ومات البرداني على رأس الخمس مائة ، ثم كان آخر أصحاب السلفي بالسماع سبطه أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة.

س ٢١١- عرف المهمل ؟ مع التمثيل .

جـ: الراوي الذي عرف اسمه أو اسمه واسم أبيه أو اسمه واسم أبيه وجده أو مع النسبة والتبس بآخر ولم يتميزا. مثاله: ما وقع في البخاري في روايته عن أحمد – غير منسوب – عن ابن وهب ؛ فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى.

س ٢١٢- ما حكم الحديث الذي فيه راو مهمل ؟

جـ: فيه تفصيل : إن التبس المهمل بآخر ثقة فلا يضر ذلك ، وإن كان أحدهما ضعيفا توقف فيه.

س ٢١٣- كيف يتبين المهمل ؟

جـ: يعرف الراوي المهمل باختصاص تلميذه به بأن لا يروي التلميذ إلا عن واحد من المهملين ، أو بأن تكثر روايته عن واحد من المهملين ، أو بالقرائن والظن الغالب .

س ٢١٤- عرف من حدث ونسي ؟

جـ: أن يروي الراوي حديثا عن شيخ ثم يجحد الشيخ مرويه .

س ٢١٥- ما حكم حديث من حدث ونسى ؟ اذكر الخلاف واختيار الحافظ مع الدليل أو التعليل والتمثيل. وكيف رد **الحافظ على القول الآخر ؟**

جـ: رأي الحافظ فيه التفصيل : إن جحد الشيخ مرويه جزما فيرد لكذب واحد منهما لا بعينه. وإن جحده احتمالا فالحديث مقبول في الأصح لأمرين: الأول:أن ذلك يُحمل على نسيان الشيخ.

الثاني: أن كثيرا من الرواة حدثوا بأحاديث فلما عرضت عليهم لم

يتذكروها ، لكنهم لاعتمادهم على الرواة عنهم ، صاروا يروونها عن الذين رووها عنهم عن أنفسهم ، كحديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا في قصة الشاهد واليمين ، قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي : حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل ، فلقيت سهيلا فسألته عنه فلم يعرفه ، فقلت : إن ربيعة حدثني عنك بكذا ، فكان [1] سهيل بعد ذلك يقول: حدثني ربيعة عني أني حدثته عن أبي به.

القول الثاني : أنه إن جحد الشيخ مرويه احتمالا لم يقبل ، واستدلوا بدليلين:

الدليل الأول: أن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث ، بحيث إذا أثبت الأصل الحديث ثبتت رواية الفرع ، وكذلك ينبغي أن يكون فرعا عليه وتبعا له -في التحقيق- في النفي.

ورد الحافظ هذا الدليل : بأن عدالة الفرع تقتضي صدقه ، وعدم علم الأصل لا ينافيه ، فالمثبت مقدم على النافي.

الدليل الثاني : قياس ذلك بالشهادة على الشهادة حيث إن الأصل مقدم

---

(١) الظاهر أن في القصة اختصارا وفيها: فلقي سهيلٌ ربيعةِ فحدثه ربيعة عن نفسه. انظر شرح شرح نخبة الفكر للقاري (ص: 657).

على الفرع في الشهادة بحيث لا تسمع شهادة الفرع مع القدرة على شهادة الأصل فكذلك في الرواية.

رد الحافظ هذا الدليل:بأنه فاسد؛ لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الأصل ، بخلاف الرواية؛لأنه يمكن أن أروي الحديث عن التلميذ وهو فرع مع وجود الشيخ وهو أصل فافترقا .

س ٢١٦- اذكر مصنفا فيمن حدث ونسي ؟

جـ: كتاب من حدث ونسي للدارقطني.

س ٢١٧- عرف المسلسل ؟ مع التمثيل .

جـ: أن يتفق الرواة في صيغ الأداء أو غيرها من الحالات القولية أو الفعلية أو القولية والفعلية معا. مثاله : الحديث المسلسل بالأولية إلى سفيان بن عيينة فإنه مسلسل بقول كل راو عن شيخه:وهو أول حديث سمعته منه.

س ٢١٨- هل المسلسل من صفات الإسناد ؟

جـ: نعم.

س ٢١٩- هل يشترط في التسلسل أن يكون من أول الإسناد إلى منتهاه؟

جـ: لا يشترط أن يكون التسلسل من أول الإسناد إلى منتهاه

فقد يقع التسلسل في معظم الإسناد ، مثاله : حديث المسلسل بالأولية فإن السلسلة فيه تنتهي إلى سفيان بن عيينة فقط.

س ٢٢٠- ما صيغ الأداء المتعلقة بالمسلسل ؟

جـ: صيغ الأداء المتعلقة بالمسلسل على ثماني مراتب :

١ـ سمعت وحدثني . ٢ـ أخبرني وقرأت عليه.

٣ـ قرئ عليه وأنا أسمع. ٤ـ أنبأني. ٥ـ ناولني. ٦ـ شافهني.

٧ـ كتب إلي. ٨ـ عن ونحوها.

س ٢٢١- اذكر استعمالات كل صيغة من صيغ الأداء ؟

جـ: ١ـ (سمعت وحدثني) : تستعملان في من سمع وحده من لفظ الشيخ.

٢ـ (أخبرني وقرأت عليه) : في من قرأ بنفسه على الشيخ.

٣ـ (قرئ عليه وأنا أسمع) :في حال ما إذا قرىء على الشيخ والراوي يسمع.

٤ـ (أنبأني) : تستعمل للإجازة لدى المتأخرين أما عند المتقدمين فهي بمعنى الإخبار .

٥ـ (ناولني) : تستعمل فيما إذا دفع الشيخ أصله أو ما قام مقامه للطالب

أو أحضر الطالب الأصل للشيخ وقال له الشيخ في الحالتين : هذا روايتي عن فلان.

٦ـ (شافهني) : تستعمل عند المتأخرين في الإجازة المتلفظ بها وأما عند المتقدمين فبمعنى السماع.

٧ـ (كتب إليّ) : تستعمل في الإجازة المكتوب بها عند كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فإنهم إنما يطلقونها فيما كتب به الشيخ من الحديث إلى الطالب سواء أذن في روايته أم لا .

٨ـ (عن) : تستعمل للإجازة في عرف المتأخرين. وأما عند المتقدمين فهي محمولة على السماع بشرطين:

الأول: معاصرة الشيخ والراوي عنه وقيل: يشرط ثبوت لقاء الشيخ والراوي عنه ولو مرة واختاره الحافظ.

الثاني: ألا يكون الراوي مدلِّسا.

س ٢٢٢- ما الفرق بين التحديث والإخبار لغة واصطلاحا ؟

جـ: أما لغة فلا فرق بينهما ، وأما اصطلاحا فقد اختلفوا في التفريق بينهما ، فغالب المغاربة لا يفرقون ويستعملون كلتا الصيغتين في حق من سمع من لفظ الشيخ ، وأما المشارقة فيفرقون بينهما فيجعلون التحديث

لمن سمع من لفظ الشيخ والإخبار لمن قرأ على الشيخ .

س ٢٢٣ - ما الفرق بين حدثني وحدثنا ، وسمعت وسمعنا ؟

جـ: سمعت وحدثني لمن سمع وحده من لفظ الشيخ ، وأما حدثنا وسمعنا فهما لمن سمع من لفظ الشيخ مع غيره.

س ٢٢٤ - ما أصرح صيغ الأداء ؟ ولماذا ؟

جـ: (سمعت) هي أصرح صيغ الأداء في سماع قائلها ، لأنها لا تحتمل الواسطة ، ولأن حدثني قد تطلق في الإجازة تدليسا.

س٢٢٥ - اذكر استعمالات (حدثني) ؟

جـ: لها ثلاثة استعمالات:

١ـ لمن سمع وحده من لفظ الشيخ .
٢ـ في الإجازة .
٣ـ في العرض .

س ٢٢٦ - ما أرفع صيغ الأداء مقدارا ؟ مع التعليل.

جـ: ما يملي فيه الشيخ الحديث للتلاميذ ، لما فيه من التثبت والتحفظ.

س٢٢٧ - ما الفرق بين (أخبرني وقرأت عليه) و(أخبرنا وقرأنا عليه) ؟

جـ: (أخبرني وقرأت عليه) لمن قرأ بنفسه على الشيخ ، و(أخبرنا وقرأنا

عليه) إذا قرئ على الشيخ وهو يسمع.

س ٢٢٨- أيهما أفصح في التعبير لمن قرأ بنفسه على الشيخ أن يقول : أخبرني أو قرأت عليه ؟ مع التعليل.

جـ: (قرأت عليه) أفصح ، لأن أخبرني تأتي بمعنى حدثني.

س ٢٢٩- هل القراءة على الشيخ من صيغ التحمل والأداء ؟ مع ذكر الخلاف.

جـ: نعم هي من صيغ التحمل والأداء عند الجمهور ، وأبى ذلك أهل العراق فقالوا ليست هي من صيغ التحمل والأداء.

س ٢٣٠- هل القراءة على الشيخ مثل السماع في الرتبة أو أعلى منه أو دونه ؟

جـ: في ذلك خلاف:

١ـ فذهب جمع كبير منهم البخاري إلى أن القراءة على الشيخ مثل السماع في الرتبة.

٢ـ بالغ بعض المدنيين فرجح القراءة على الشيخ على السماع من لفظ الشيخ.

٣ـ ذهب بعضهم إلى أنها دون السماع.

س٢٣١- ما الفرق بين الإنباء والإخبار ؟

جـ: هما بمعنى واحد من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين ، وعند المتأخرين الإنباء للإجازة والإخبار لمن قرأ بنفسه على الشيخ.

س٢٣٢- ما المناولة ؟

جـ: أن يدفع الشيخ أصله أو ما قام مقامه للطالب أو يحضر الطالب الأصل للشيخ ويقول الشيخ له في الصورتين: هذه روايتي عن فلان فاروه عني.

س٢٣٣- ما أرفع أنواع الإجازة مع التعليل ؟

جـ: الإجازة المقرونة بالمناولة لما فيها من التعيين والتشخيص.

س ٢٣٤- ما شروط الرواية بالمناولة ؟

جـ: ١ـ أن يأذن الشيخ للتلميذ في الرواية عنه فيقول: اروي هذا الكتاب عني.

٢ـ أن يمكن الشيخ التلميذ من الكتاب تمليكا أو عارية لينقل منه ويقابل عليه .

س٢٣٥- عرف الإجازة المعينة ؟ وهل لها مزية على المناولة التي لم يُمكَّن فيها التلميذ من الكتاب ؟

جـ: هي أن يجيز الشيخ الطالب برواية كتاب معين ويعين له كيفية روايته

له ، ولا مزية لها على المناولة التي لم يمكن فيها التلميذ من الكتاب.

س ٢٣٦ – اذكر خلاف المحدثين في قبول المناولة المجردة من الإذن ؟

جـ: ١ـ الجمهور على عدم اعتمادها. ٢ـ وذهب قوم إلى اعتبارها وقبولها.

س ٢٣٧ – ما الفرق بين المناولة المجردة من الإذن وبين المكاتبة المجردة من الإذن عند الحافظ ابن حجر ؟

جـ: لا فرق.

س ٢٣٨ – عرف الوجادة ؟

جـ: أن يجد الطالب أحاديث بخط يعرف كاتبه فيقول : وجدت بخط فلان.

س ٢٣٩ – هل تجوز الرواية بالوجادة ؟

جـ: نعم ، بشرط الإذن.

س ٢٤٠ – هل يجوز أن يطلق في الوجادة (أخبرني) ؟

جـ: لا يجوز إلا إن كان له إذن بالرواية عنه على الصحيح .

س ٢٤١ – عرف الوصية ؟ وهل تجوز الرواية بها ؟

جـ: هي أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص معين بأصله أو

بأصوله ، ولا تجوز الرواية بها إلا إن أذن له الشيخ كما هو قول الجمهور.

س ٢٤٢- عرف الإعلام ؟ وهل تجوز الرواية به ؟

جـ: هو أن يُعْلِم الشيخ أحد الطلبة بأنني أروي الكتاب الفلاني عن فلان ، ويشترط في جواز الرواية به الإذن.

س ٢٤٣- هل تجوز الرواية بالإجازة العامة ؟ مع التمثيل .

جـ: تجوز في المجاز به وهو الكتاب كأجزت له جميع مسموعاتي ، دون المجاز له وهو التلميذ كأجزت لجميع المسلمين.

س ٢٤٤- هل تجوز الإجازة للمجهول ؟ مع التمثيل.

جـ: لا تجوز ، مثالها : أجزت لرجل.

س ٢٤٥- هل تجوز الإجازة للمعدوم ؟ مع التمثيل.

جـ: لا تجوز ، مثالها : أجزت لمن سيولد لفلان .

س ٢٤٦- هل تجوز الإجازة لموجود أو معدوم علقت بشرط مشيئة الغير كأن يقول : أجزت لك إن شاء فلان، أو علقت بمشيئة المجاز له كأن يقول : أجزت لك إن شئتَ ؟

جـ: أما بشرط مشيئة الغير فلا تجوز ، وأما بشرط مشيئة المجاز له فتجوز.

س ٢٤٧- هل يتوسع في باب الإجازة عند الحافظ ؟ ولماذا ؟

جـ: لا يتوسع في الإجازة لأن الإجازة الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافا قويا فكيف إذا حصل فيها الاسترسال .

س ٢٤٨- هل الإجازة الخاصة في مرتبة السماع ؟

جـ: هي دون السماع بالاتفاق.

س ٢٤٩- هل إيراد الحديث موصولا بالإجازة خير أم إيراده معضلا ؟

جـ: إيراده موصولا بالإجازة خير من إيراده معضلا .

س ٢٥٠- عرف المتفق والمفترق ؟ مع التمثيل .

جـ: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا أو كناهم أو أنسابهم مع اختلاف أشخاصهم.

مثاله :أبو عمران الجوني يطلق على اثنين: عبد الملك بن حبيب البصري وموسى بن سهل البصري .

س ٢٥١- ما فائدة معرفة المتفق والمفترق ؟ واذكر مصنفا فيه .

جـ: خشية أن يظن الشخصان شخصا واحدا ، وللخطيب كتاب فيه اسمه : المتفق والمتفرق .

س ٢٥٢- ما الفرق بين المهمل وبين المتفق والمفترق ؟

جـ: الفرق بينهما في الفائدة : ففائدة معرفة المهمل خشية أن يظن الواحد اثنين ، وأما فائدة المتفق والمفترق فيخشى أن يظن الشخصان شخصا واحدا.

س ٢٥٣- عرف المؤتلف والمختلف ؟ مع التمثيل .

جـ: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا ، أو كناهم وأنسابهم خطاًّ وتختلف نطقا.

مثاله : سَلِيم وسُلَيم الأول بالتكبير والثاني بالتصغير .

س ٢٥٤- ما أشد التصحيف ؟ مع التعليل .

جـ: أشده ما يقع في الأسماء لأنه لا يدخله القياس.

س ٢٥٥- اذكر سبعة مصنفات في المؤتلف والمختلف ؟

جـ: (تصحيفات المحدثين) لأبي أحمد العسكري ، ومشتبه الأسماء لعبدالغني بن سعيد الأزدي ، المؤتلف والمختلف للدار قطني ، المؤتلف في تكملة المؤتلف والمختلف للخطيب ، والإكمال لابن ماكولا والمشتبه للذهبي ،تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر .

س ٢٥٦- عرف المتشابه ؟ مع التمثيل .

جـ: أن تتفق أسماء الرواة خطا ونطقا وتختلف أسماء آبائهم نطقا مع

ائتلافها خطا أو بالعكس.

مثاله : محمد بن عَقِيل ومحمد بن عُقَيل أ سُريج بن النعمان وشُريح بن النعمان .

س ٢٥٧- اذكر مصنفا في نوع المتشابه ؟

جـ: (تلخيص المتشابه) للخطيب.

س ٢٥٨- ما الأنواع التي تتركب من نوع المتشابه أو المؤتلف والمختلف؟

جـ: نوعان:

١ـ أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب مثلا إلا في حرف أو حرفين.

وهو على قسمين: القسم الأول:أن يكون الاختلاف بالتغيير، مع أن عدد الحروف ثابتة في الجهتين. مثاله : سنان وسيَّار.

القسم الثاني: يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض. كعبد الله بن يزيد، وعبد الله بن زيد.

٢ـ أن يحصل الاتفاق في الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير. وهو على قسمين:

الأول: يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير في الاسمين

جملة. مثاله : الأسود بن يزيد ، ويزيد بن الأسود.

الثاني: يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير في بعض الحروف. مثاله: أيوب بن سيار، وأيوب بن يسار.

س ٢٥٩- عرف الطبقة عند المحدثين ؟

جـ: عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ.

س ٢٦٠- ما فائدة معرفة الطبقات ؟

جـ: ١ـ الأمن من تداخل المشتبهين.

٢ـ إمكان الاطلاع على تبيين التدليس.

س ٢٦١- هل يمكن أن يكون الشخص الواحد من طبقتين ؟ مثِّل.

جـ: قد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين ، كأنس بن مالك رضي الله عنه فإنه من حيث ثبوت صحبته للنبي ﷺ .

يعد في طبقة العشرة المبشرين بالجنة مثلا ومن حيث صغر السن يعد في طبقة من بعدهم لأنه من صغار الصحابة .

س ٢٦٢- اذكر كتابين في الطبقات ؟ واذكر منهج كل مصنف فيه ؟

جـ: ١ـ كتاب الثقات لابن حبان ومنهجه أنه جعل الصحابة كلهم طبقة واحدة باعتبار الصحبة .

٢ـ الطبقات لابن سعد ومنهجه أنه جعل الصحابة على طبقات باعتبار قدر زائد على الصحبة كالسبق إلى الإسلام أو شهود المشاهد الفاضلة.

س ٢٦٣- ما أجمع كتاب في الطبقات ؟

جـ: كتاب الطبقات لابن سعد.

س ٢٦٤- ما فائدة معرفة مواليد الرواة ووفياتهم ؟

جـ: يحصل بها الأمن من دعوى المدعي للقاء بعض الرواة وهو لم يلقهم أصلا.

س ٢٦٥- ما فائدة معرفة بلدان الرواة ؟

جـ: الأمن من تداخل الاسمين إذا اتفقا نطقا لكن افترقا بالنسبة.

س ٢٦٦- ما أحوال الرواة من حيث العدالة وعدمها ؟

جـ: ثلاثة أحوال :

١ـ معدلون. ٢ـ مجروحون. ٣ـ مجهولون.

س٢٦٧- ما أهمية معرفة مراتب الجرح والتعديل ؟

جـ: معرفة مراتب الجرح والتعديل مهم جدا لأنهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله.

س ٢٦٨- اذكر مراتب الجرح عند الحافظ ؟

جـ: خمس مراتب: ١ـ أسوؤها الوصف بأفعل : كأكذب الناس.

٢ـ ثم دجال أو وضاع أو كذاب. ٣ـ قولهم متروك أو ساقط.

٤ـ قولهم ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال.

٥ـ أسهلها قولهم : لين أو سيء الحفظ أو فيه أدنى مقال .

س ٢٦٩- اذكر مراتب التعديل عند الحافظ ؟

جـ: ذكر الحافظ ثلاث مراتب وأشار إلى وجود مراتب أخرى لا تخفى:

١ـ أرفعها الوصف بأفعل كأوثق الناس أو أثبت الناس أو إليه المنتهى في التثبت.

٢ـ ما تأكد بصفة أو صفتين كثقة ثقة أو ثبت ثبت أو ثقة حافظ أو عدل ضابط.

٣ـ أدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كقولهم : شيخ أو يروى حديثه أو يعتبر به.

س ٢٧٠- من الذي يقبل منه الجرح والتعديل ؟

جـ: الذي اجتمعت فيه الشروط وهي:

١ـ أن يكون عارفا بأسباب الجرح والتعديل.

٢ـ أن يكون الجارح أو المعدل عدلا. ٣ـ أن يكون متيقظا.

س ٢٧١ – هل تقبل التزكية من شخص واحد ؟ مع ذكر الخلاف ودليل كل قول واختيار الحافظ وكيف رد على الأقوال الأخرى ؟

جـ: القول الأول:اختيار الحافظ أنها تقبل من شخص واحد. والدليل: أن أصل النقل كالحديث الغريب لا يشترط فيه العدد ؛ فكذا ما تفرع عنه وهو التزكية.

القول الثاني : لا تقبل إلا من اثنين .والدليل :القياس على الشهادة. ورده الحافظ بالفرق بينهما : لأن التزكية تنزل منزلة الحكم والحاكم يكفي أن يكون واحدا ؛ فلا يشترط فيها العدد ، والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم ؛ فافترقا.

القول الثالث : يفصل بين ما إذا كانت التزكية في الراوي مستندة من المزكي إلى اجتهاده، أو إلى النقل عن غيره والدليل:أنه إن كان الأول فلا يشترط العدد أصلا ؛ لأنه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم ، وإن كان الثاني فيشترط فيه العدد. ورده الحافظ : بأن أصل النقل لا يشترط فيه العدد ؛ فكذا ما تفرع عنه.

س ٢٧٢- من القائل: (لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف أو تضعيف ثقة)؟

جـ: الإمام الذهبي.

س٢٧٣- اذكر مفسدة من المفاسد المترتبة على الخطأ في الجرح وأخرى مترتبة على الخطأ في التعديل ؟

جـ: المفسدة المترتبة على الخطأ في التعديل أن المخطئ يكون كالمثبت حكما ليس بثابت ، والمفسدة المترتبة على الخطأ في الجرح أنه يكون قد أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بميسم سوء يبقى عاره عليه أبدا .

س ٢٧٤- اذكر سببين من أسباب الخطأ في الجرح والتعديل ؟

جـ: ١ـ الهوى والغرض الفاسد. ٢ـ المخالفة في العقائد.

س ٢٧٥- إذا تعارض الجرح والتعديل في راو فأيهما يقدم ؟ اذكر اختيار الحافظ .

جـ: في المسألة خلاف : فمنهم من قال بتقديم الجرح مطلقا

وأما الحافظ فقد فصَّل فقال : يقدم الجرح بشرطين : ١ـ أن يكون مبينا.

٢ـ أن يكون من عارف بأسباب الجرح.

س ٢٧٦- هل يقبل الجرح مجملا إذا لم يكن هناك ما يعارضه من تعديل؟ مع التعليل.

جـ: يقبل الجرح مجملا إذا خلا المجروح عن التعديل لأن إعمال قول المجرِّح أولى من إهماله.

س ٢٧٧- اذكر فائدة معرفة كنى المسمين وأسماء المكنين ؟ مع التمثيل.

جـ: فائدته الأمن من أن يظن أن المكنى رجل آخر غير المسمى والعكس ومثاله : أبو هريرة واسمه عبد الرحمن بن صخر الدوسي على قول وشعبة بن الحجاج وكنيته أبو بسطام.

س ٢٧٨- مثل لما يأتي :

١ : من اسمه كنيته

٢ : من اختلف في كنيته

٣: من كثرت كناه

٤ : من وافقت كنيته اسم أبيه

٥ـ من وافقت كنيته كنيت زوجته

٦ : من وافق اسم شيخه اسم أبيه

٧: من اتفق اسمه واسم أبيه وجده

٨: اتفاق اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا

٩: من نسب إلى غير ما يسبق إلى الفهم.

جـ: ١ :مثاله : أبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام. اسمه وكنيته أبو بكر.

٢ :مثاله:أسامة بن زيد الصحابي قيل: كنيته أبو يد وقيل: أبومحمد وقيل: أبوخارجة.

٣:مثاله:ابن جريج له كنيتان:أبوالوليد وأبوخالد.

٤ :مثاله:أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني

٥ :مثاله:أبوأيوب الأنصاري وأم أيوب .

٦ :مثاله:الربيع بن أنس عن أنس.

٧:مثاله:الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

٨:مثاله: عمران عن عمران عن عمران، الأول : يعرف بالقصير والثاني : أبو رجاء العطاردي، والثالث: ابن حصين الصحابي.

٩:مثاله: الحذاء، ظاهره أنه منسوب إلى صناعتة الأحذية أو بيعها وليس كذلك ، وإنما كان يجالس الحذائين؛ فنسب إليهم.

س ٢٧٩- ما فائدة معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه ؟

جـ: نفي الغلط عمن نسبه إلى أبيه.

س ٢٨٠- اذكر أنواع من نسب إلى غير أبيه مع التمثيل ؟

جـ: ثلاثة أنواع :

١ـ من نسب إلى من تبناه .مثاله : المقداد بن الأسود ، نسب إلى الأسود الزهري لكونه تبناه وإنما هو المقداد بن عمرو.

٢ـ من نسب إلى أمه كإسماعيل ابن علية وهو إسماعيل بن إبراهيم و(علية) اسم أمه.

٣ـ من نسب إلى جده كأحمد بن حنبل وهو أحمد بن محمد بن حنبل.

س ٢٨١- ما فائدة معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه ؟ ومثل لذلك.

جـ: فائدة ذلك رفع اللبس عمن يظن أن فيه تكرارا أو انقلابا.

مثاله : البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم ، فالأول شيخ البخاري مسلم بن إبراهيم الفراهيدي البصري والثاني تلميذه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح.

س ٢٨٢- ما المراد بالأسماء المجردة ؟

جـ: هي العارية عن الكنى والألقاب والأنساب [١].

س٢٨٣- اذكر طرق التصنيف في الأسماء المجردة مع ذكر ثلاثة مصنفات لكل قسم ؟

جـ: ١ـ منهم من جمعها بغير قيد كابن سعد في الطبقات وابن خيثمة في تاريخه والبخاري في تاريخه.

٢ـ منهم من جمعها بقيد كونهم ثقات كالعجلي في كتابه معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء

وذكر مذاهبهم وأخبارهم [٢] وابن حبان في كتابه الثقات وابن شاهين في كتابه تاريخ أسماء الثقات.

٣ـ منهم من جمعها بقيد كونهم مجروحين كابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال وابن حبان في كتابه المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، والعقيلي في كتابه الضعفاء الكبير.

٣ـ ومنهم من جمعها بقيد كونهم أخرج لهم في كتاب خاص، كرجال البخاري لأبي نصر الكلاباذي ، ورجال مسلم لأبي بكر بن منجويه

(١) أي ليس فيها شرط ذكر الكنى والألقاب والأنساب.

(٢) كذا ذكره الحافظ في الثقات خاصة لكن عنوانه يدل على شموله للثقات وغيرهم.

ورجالهما معا لأبي الفضل بن طاهر.

س ٢٨٤- ما المراد بالأسماء المفردة ؟ مع ذكر من صنف فيها. ومثل لها

جـ: هي التي لم يشارَك من تسمى بشيء منها ، وصنف فيها الحافظ أبو بكر البرديجي.

مثالها : سندر مولى زنباع الجذامي له صحبة ورواية لم يتَسمَّ به غيره .

س ٢٨٥- اذكر أنواع الألقاب ؟ مع التمثيل لكل نوع.

جـ: ثلاثة أنواع:

١ـ تارة تكون بلفظ الاسم مثل : سفينة مولى رسول الله ﷺ .

٢ـ وتارة بلفظ الكنية كأبي تراب لقب علي رضي الله عنه.

٣ـ وتارة تقع نسبة إلى عاهة أو حرفة كالأعرج والبزار.

س ٢٨٦- اذكر أنواع الأنساب ؟

جـ: ١ـ النسبة إلى القبائل. ٢ـ النسبة إلى الأوطان.

٣ـ إلى الصنائع والحرف. ٤ـ وقد تقع الأنساب ألقابا.

س ٢٨٧- ما المراد بالنسبة إلى الوطن ؟

جـ: أعم من أن تكون بلادا أو ضياعا أو سككا أو مجاورة.

س ٢٨٨- ما أنواع الولاء ؟

جـ: ثلاثة أنواع: ١ـ بالرق. ٢ـ بالحِلْف. ٣ـ بالإسلام.

س ٢٨٩- اذكر ثلاثة آداب يشترك فيها الشيخ والطالب ؟

جـ: ١ـ تصحيح النية. ٢ـ التطهر من أعراض الدنيا.

٣ـ حسن الخلق.

س ٢٩٠- اذكر ثلاثة آداب ينفرد بها كل واحد من الشيخ والطالب عن الآخر ؟

جـ: الثلاثة التي ينفرد بها الشيخ عن الطالب:

١ـ أن يسمِع إذا احتيج إليه.

٢ـ أن لا يحدث ببلد فيه من هو أولى منه بل يرشد إليه.

٣ـ أن لا يترك إسماع أحد لنية فاسدة.

الثلاثة التي ينفرد بها الطالب:

١ـ أن يوقر الشيخ ولا يضجره.

٢ـ أن يرشد غيره لما سمعه.

٣ـ أن لا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر.

س ٢٩١- ما السن المعتبرة في تحمل الحديث وأدائه؟مع بيان اختيار الحافظ .

جـ: اختلف في السن المعتبرة في تحمل الحديث وآدائه واختيار الحافظ في السن المعتبرة في تحمل الحديث سن التمييز وأما سن الأداء فيقيد بالاحتياج والتأهل لذلك.

س ٢٩٢- هل يصح تحمل الكافر للحديث وأداؤه له ؟

جـ: نعم يصح تحمله لكن لا يقبل أداؤه إلا بعد إسلامه.

س٢٩٣- هل يصح تحمل الفاسق للحديث، وأداؤه له؟

جـ: نعم يصح تحمله لكن لا يقبل أداؤه إلا بعد توبته وثبوت عدالته.

س ٢٩٤- ما المراد بمعرفة صفة كتابة الحديث ؟

جـ: كتابته مبينا مفسرا ويشكل المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقية وإلا ففي اليسرى.

س ٢٩٥- ما المراد بعرض الحديث ؟

جـ: مقابلته مع الشيخ المسمع أو مع ثقة غيره أو مع نفسه شيئا فشيئا.

س ٢٩٦- ما المراد بمعرفة صفة سماع الحديث وإسماعه ؟

جـ: المراد بمعرفة صفة سماع الحديث أن لا يتشاغل بما يخل به

من نسخ أو حديث أو نعاس. والمراد بمعرفة صفة إسماع الحديث أن لا يتشاغل بما يخل به من نسخ أو حديث أو نعاس وأن يكون ذلك من أصله الذي سمع فيه، أو من فرع قوبل على أصله، فإن تعذر فليجبره بالإجازة لما خالف، إن خالف.

س ٢٩٧- هل الأولى في الرحلة لطلب الحديث أن يعتني الطالب بتكثير المسموع أو بتكثير الشيوخ ؟

جـ: الأولى أن يعتني بتكثير المسموع.

س٢٩٨- اذكر طرق تصنيف أهل الحديث للحديث ؟ مع التعريف بكل طريقة ؟

جـ: أربع طرق:

١ـ المسانيد. ٢ـ الأبواب. ٣ـ العلل. ٤ـ الأطراف.

المسانيد : أن يجمع حديث كل صحابي على حدة .

الأبواب : أن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه إثباتا ونفيا.

العلل : أن يذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته.

الأطراف : أن يذكر طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع أسانيده.

إما مستوعبا، وإما متقيدا بكتب مخصوصة.

س ٢٩٩- اذكر مصنِّفًا في أسباب ورود الحديث ؟

جـ: صنف فيه أبو حفص العكبري أحد شيوخ القاضي أبي يعلى.



تمت بعون الله وتوفيقه .

٤/ ١٢/ ١٤٣٥هـ

بمكة المكرمة بحي أجياد.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه الفقير إلى عفو الله **مكي بن حسن كعبوب** .

المدرس بمعهد الحرم المكي الشريف .

غفر الله له ولوالديه ولزوجه ولمشايخه وللمسلمين .

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن حجر العسقلاني مصنفاته لشاكر عبدالمنعم.مؤسسة الرسالة.ط١، ١٤١٧هـ

٢. الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط : الأولى ١٤١٥ هـ .

٣. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر تحقيق: د.أحمد ابن علي سير المباركي، ط: الثالثة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤. تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد-سوريا ط:الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

٥. التلخيص الحبير، للحفظ ابن حجر، تحقيق أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب مؤسسة قرطبة - مصر -١٤١٦هـ .

٦. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.تحقيق عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٢٧هـ .

٧. جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي للدكتور عبد الجواد حمام ، دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى ، ١٤٣٦هـ .

٨. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي تحقيق إبراهيم باجس عبدالمجيد، دارابن حزم.ط١، ١٤١٩هـ.

٩. حاشية ابن قطلوبغا على شرح نخبة الفكر لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المصري، (ت٨٧٩هـ) ، تحقيق د.إبراهيم بن ناصر الناصر، دار الوطن، ط:الأولى:١٤٢٠هـ .

١٠. حاشية الكمال بن أبي شريف على شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، لكمال الدين محمد بن محمد بن أبي شريف(ت٩٠٦هـ) تحقيق د.إبراهيم بن ناصر الناصر، دار الوطن، ط: الأولى:١٤٢٠هـ.

١١. حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر، لعبد الله بن حسين خاطر السمين مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: الأولى ، ١٣٥٦هـ.

١٢. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، للحافظ ابن حجر ، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، دار المعرفة – بيروت ، بدون تاريخ.

١٣. رفع الإصر عن قضاة مصر للحافظ ابن حجر، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ١، ١٤١٨ هـ .

١٤. سنن ابن ماجه، حكم على أحاديثه الألباني، اعتنى به مشهور حسن آل سلمان مكتبة المعارف ط١.

١٥. سنن أبي داود ، حكم على أحاديثه الألباني، اعتنى به مشهور حسن آل سلمان مكتبة المعارف ط١.

١٦. سنن الترمذي، حكم على أحاديثه الألباني، اعتنى به مشهور حسن آل سلمان مكتبة المعارف ط١.

١٧. شرح شرح نخبة الفكر لملاعلي القاري ، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم.

١٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر ، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٩. القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، للحافظ ابن حجر، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ط: الأولى، ١٤٠١هـ.

٢٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى ، ١٩٤١م .

٢١. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد الهاشمي ، دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤١٩هـ.
٢٢. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ، دار صادر – بيروت ، ط: الثالثة، ١٤١٤ هـ .
٢٣. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان تحقيق محمد إبراهيم زايد ، دار الوعي ـ حلب ـ ط ١ ، ١٣٩٦هـ.
٢٤. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس للحافظ ابن حجر، دار المعرفة – بيروت، ط: الأولى١٤١٠هـ .
٢٥. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المكتبة العلمية القاهرة.
٢٧. مفتاح العلوم للسكَّاكي ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٧ هـ.
٢٨. المنهاج الواضح للبلاغة لحامد عونى، المكتبة الأزهرية للتراث.
٢٩. المنهج المقترح لفهم المصطلح، للشريف حاتم بن عارف العوني دار الهجرة ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٠. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للحافظ ابن حجر تحقيق : حمدي السلفي، دار بن كثير، ط : الثانية ١٤٢٩هـ.

٣١. نتيجة النظر في نخبة الفكر لكمال الدين الشُّمُنِّي ، مكتبة دار المنهاج ، ط١ ١٤٣١هـ.

٣٢. نخبة الفكر للحافظ ابن حجر-دراسة عنها وعن منهجها المبتكر- للدكتور إبراهيم بن محمد نور سيف، الناشر:مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد ١٥٣ ،١٤٣١هـ.

٣٣. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للجافظ ابن حجر، تحقيق الرحيلب ط٣ ، ١٤٣٤هـ .

٣٤. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للجافظ ابن حجر تحقيق عبد المنعم إبراهيم مكتبة نزار الباز، ط١،١٤٢٩هـ.

٣٥. النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ، تحقيق د/ ربيع بن هادي عمير ، دار الراية ، الرياض ، ط الرابعة ١٤١٧هـ .

٣٦. النكت على نزهة النظر ، علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي ط: الثانية دار ابن الجوزي ، ١٤١٤هـ.

٣٧. هدي الساري لمقدمة فتح الباري ، للحافظ ابن حجر تحقيق : عادل مرشد وعامر غصبان الرسالة العالميةط : الأولى ١٤٣٤هـ .

٣٨. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر لزين الدين عبد الرؤوف المناوي تحقيق المرتضي الزين أحمد ، مكتبة الرشد ، ط الأولى ١٩٩٩م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة



 www.Amtqs.com

 Amtqs.com@gmail.com

 Amtqs

 Amtqs

 Amtqs

طبع على نفقة مؤسسة والدة الأمير ثامر بن عبد العزيز آل سعود لتعليم الكتاب والسنة - فرع مكة المكرمة

مكتب المشرف العام - (٠٥٥٥٥٠١٤١٢)